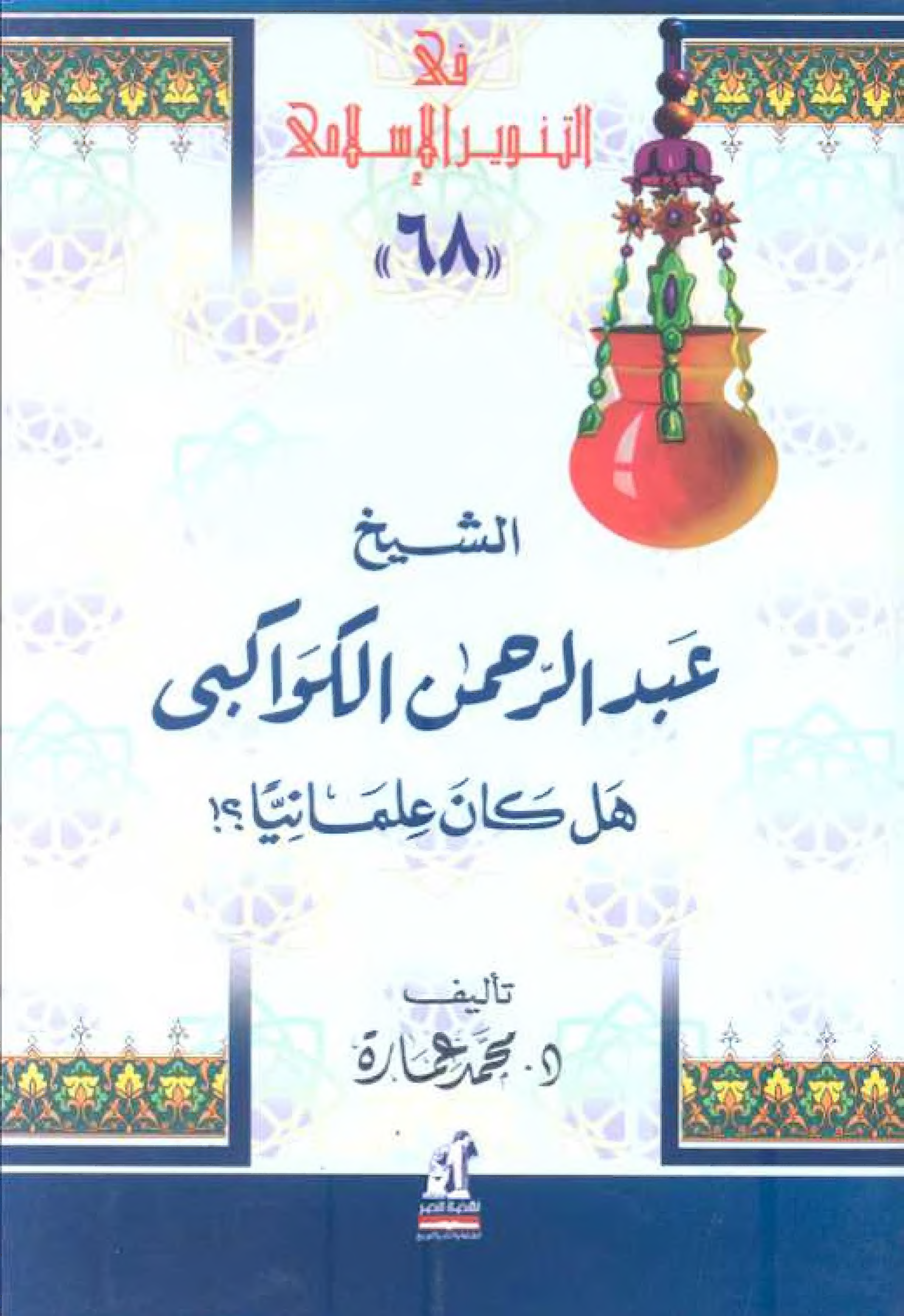

في التنوير الإسلامي
«٦٨»
الشيخ
عبد الرحمن الكواكبي
هل كان علمانيًّا؟!
تأليف
د. محمد عمارة

في التنوير الإسلامي ٦٨

الشيخ عبد الرحمن الكواكبي

هل كان علمانيًا؟!

تأليف

د. محمد عمارة



اسم الكتاب: الشيخ عبد الرحمن الكواكبي هل كان علمانيًا؟
المؤلف: د. محمد عمارة
إشراف عام: داليا محمد إبراهيم
تاريخ النشر: الطبعة الأولى أغسطس 2006م
رقم الإيداع: 2006/13088
الترقيم الدولي: ISBN [illegible]

الإدارة العامة للنشر: 21 ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
ت: 02)3466434 - 02)3472864 فاكس: 02)3462576 ص.ب: 21 إمبابة
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للنشر: Publishing@nahdetmisr.com

المطابع: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت: 02)8330287 - 02)8330289 فاكس: 02)8330296
البريد الإلكتروني للمطابع: Press@nahdetmisr.com

مركز التوزيع الرئيسي: 18 ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة
ص.ب: 96 الفجالة - القاهرة
ت: 02)5908827 - 02)5908895 فاكس: 02)5903395

مركز خدمة العملاء: الرقم المجاني 08002226222
البريد الإلكتروني لإدارة البيع: Sales@nahdetmisr.com

مركز التوزيع بالإسكندرية: 408 طريق الحرية (رشدي)
ت: 03)5462090
مركز التوزيع بالمنصورة: 47 شارع عبد السلام عارف
ت: 050)2259675

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahdetmisr.com
موقع البيع على الإنترنت: www.enahda.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938



تقـــديم

للتغريب والاستلاب الحضارى العديد من الطرق والوسائل والأساليب:

■ فمنها الأسلوب المباشر والصريح، الذى يعرض أصحابه النموذج الغربى فى النهوض والتقدم، قائلين تعالوا إلى هذا النموذج، فهو الأقدر على تحقيق التقدم والنهوض للشرق الإسلامى.. بل ولكل أنحاء العالمين ـ ولقد أثبت ذلك بنجاح كبير فى عالم الشعوب الغربية.. وليس صحيحًا أن هناك خصوصيات ثقافية وحضارية تمايز بين الأمم والشعوب.. فالطريق ـ كما قال الدكتور طه حسين فى مرحلة تبشيره بالنموذج الغربى «واحدة واضحة بينة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء، وهى واحدة فذة ليس فيها تعدد، وهى أن نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم، لنكون لهم أندادًا، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، ما يُحب منها وما يكره، ما يُحمد منها وما يُعاب.. والعقل الشرقى هو كالعقل الأوربى، يونانى الطابع والتكوين.. لم يغير القرآن من يونانيته، كما لم يغير الإنجيل من يونانية العقل الأوربى». [مستقبل الثقافة فى مصر جـ١ ص ٢١، ٢٢، ٢٩، ٤٥].

■ وغير هذا الطريق ـ الواضح والصريح ـ للتغريب، هناك طرق يمعن أصحابها فى النفاق والإخفاء والتزييف والتلبيس.. وذلك

عندما يذهبون إلى دعوى علمنة الإسلام ذاته!!.. ومن ثم يقدمون علماء الإسلام، ومشاريعهم الإصلاحية باعتبارها دعوات علمانية.. ثم يقولون لنا:

- أليس هؤلاء هم زعماء الإصلاح فى عالم الإسلام؟.. إنهم علمانيون، يثبتون النموذج العلمانى فى التقدم والإصلاح.. فتعالوا نسير وراءهم فى هذا الطريق - العلمانى - فليس هناك طريق آخر سواه!

* * *

وإذا كنا قد عرضنا وفندنا وفضحنا هذا الأسلوب من أساليب الخبث العلمانى فى كثير مما كتبنا دفاعًا عن «التمايز الحضارى» للإسلام ونموذجه في التقدم والنهوض.. وكان من حظ هذه السلسلة «فى التنوير الإسلامى» تلك الدراسة التى قدمناها عن (ابن رشد بين الغرب والإسلام) - والتى فندنا فيها محاولات المتغربين مسخ هذا الفيلسوف المسلم.. والمتكلم الإسلامى.. والفقيه المالكي.. وقاضى قضاة الشرع فى قرطبة.. وذلك بتقديمه على أنه «مادى.. وملحد.. وعلماني.. وتنويرى.. بالمعنى الوضعى الغربى»..

إذا كنا قد قدمنا تلك الدراسة عن ابن رشد [٥٢٠ - ٥٩٥هـ/ ١١٢٦ - ١١٩٨م] - فى الحلقة الخامسة من هذه «السلسلة».. فإننا نقدم اليوم هذه الدراسة عن المصلح الإسلامي الكبير الشيخ عبد الرحمن الكواكبى [١٢٧٠ - ١٣٢٠هـ/ ١٨٥٤ - ١٩٠٢م]..

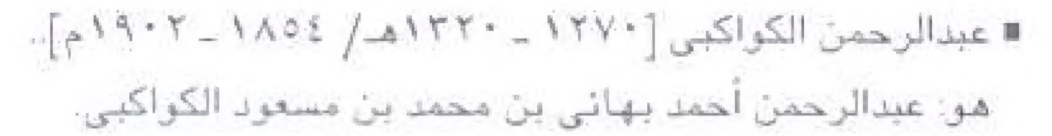
ذلك الذى حاول الحزب السورى القومي، وباحثه المثابر الأستاذ «جان داية» ـ ومن قبله زعيم الحزب «أنطون سعادة» [١٩٠٤ ـ ١٩٤٩م] ـ حاولوا «سرقة» الكواكبى من موقعه المرموق فى صفوف زعماء الإصلاح الإسلامى، وتقديمه فى صورة العلماني، الذي يدعو أمته إلى سلوك طريق العلمانية الغربية للتقدم والنهوض.

لقد كان الكواكبى من أوائل زعماء الإصلاح الذين كتبنا عنهم ـ منذ مرحلة الدراسة فى كلية دار العلوم فى عقد الخمسينيات من القرن العشرين ـ ثم جمعنا وحققنا ودرسنا أعماله الفكرية الكاملة التى تصدر لها الطبعة الثالثة ـ مزيدة فى الدراسة وفى النصوص ـ هذا العام سنة ٢٠٠٦م.

وبهذه المناسبة، نقدم فى هذه «السلسلة» ـ هذه الدراسة التى ترفع الظلم عن هذا المصلح الإسلامى الكبير.. وترد الافتراء العلمانى عن هذا العالم الفذ من علماء الإسلام فى عصرنا الحديث..

والله من وراء القصد.. نسأله ـ سبحانه ـ التوفيق والسداد...

د. محمد عمارة



بطاقة حياة

■ عبدالرحمن الكواكبى [١٢٧٠ - ١٣٢٠هـ/ ١٨٥٤ - ١٩٠٢م].
هو: عبدالرحمن أحمد بهائى بن محمد بن مسعود الكواكبى.

■ ولد فى حلب سنة ١٢٧٠ هـ/ ١٨٥٤م، من أسرة «شريفة» ذات نفوذ علمى وإدارى.. تتوارث الإشراف على نقابة «الأشراف» ويرتفع نسبها إلى الإمام على بن أبى طالب - كرم الله وجهه.

■ ولقد تعلم الكواكبى العلوم الموروثة - علوم العربية والشريعة الإسلامية - كما تعلم العلوم الحديثة.. وأجاد - مع العربية - اللغتين التركية والفارسية.

■ واشتغل الكواكبى بالصحافة، وهو فى الثانية والعشرين من عمره، فى صحيفة «فرات» - التى كانت تصدر بالتركية - فى مناخ فرض فيه العثمانيون سياسة «التتريك» على الولايات العربية «العثمانية» فى المشرق العربى.. ثم أصدر - للمرة الأولى - صحيفة عربية - فى حلب - هى (الشهباء).. فلما أغلقها الأتراك أصدر صحيفة (اعتدال) فلاقت ذات المصير.

■ ولقد احتل الكواكبى عددًا من المناصب الإدارية والاقتصادية الهامة فى ولاية «حلب» واحترف التجارة فترة من الزمن.. كما كان مرجعًا للمحاماة فى القانون.. وعمل «عرضحالجيًا» يحرر ظلامات المظلومين ضد ولاة الأمور الأتراك!

- دخل السجن سنة ١٣١٠ هـ/ ١٨٩٢م متهمًا بمحاولة اغتيال الوالى التركى على حلب، وحكم عليه بالإعدام من القضاء التركى فى حلب.. فلما ثارت جماهير الولاية، وافقت الدولة العثمانية على إعادة محاكمته أمام محكمة بيروت، فبرأته المحكمة من التهمة التى حاولوا إلصاقها به، وهى الاتفاق مع دولة أجنبية ضد الدولة العثمانية!

- هاجر الكواكبى - سرًا - إلى مصر سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.. ونشر فصول كتابه الفذ والفريد «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» فى صحيفة «المؤيد» بدون توقيع!

- طبع بمصر كتابيه «أم القرى»، وهو «مذاكرات» محاضر اجتماعات مؤتمر جمعية أم القرى - الذى عقد بمكة - وحضره ممثلون للأمة الإسلامية لدراسة أسباب تخلف المسلمين، وسبل إنهاضهم.. وكذلك «طبائع الاستبداد».. نشرهما باسم مستعار، هو «الرحالة ك»!

- قام برحلة إلى المشرق، زار فيها العديد من بلاد آسيا وإفريقيا الإسلامية.. ومات وهو يعتزم القيام برحلة مماثلة إلى بلاد المغرب الإسلامى.. وكتب عن رحلته هذه كتابًا ضاعت أصوله قبل أن يرى النور.

- عندما انتقلت روحه إلى بارئها - فجأة - فى ٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٠ هـ/ ٤ يونيو سنة ١٩٠٢ م - صادر مندوب من قبل السلطان العثمانى عبدالحميد الثانى (١٢٥٨ - ١٣٣٦هـ/

١٨٤٢ - ١٩١٨م) جميع الأوراق الخاصة بالكواكبى، حيث حُملت إلى السلطان، ولم يظهر لها أثر فيما بعد، وضمنها أصول كتابين لم ينشرا، هما «العظمة لله» و«صحائف قريش».

- وفى فكر الكواكبى، اجتمعت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية مع الدعوة إلى تميز الأمة العربية بالريادة والقيادة فى المحيط الإسلامى، فامتزجت - عنده - العروبة بالإسلام، كأوضح ما تكون.. ومنه صدرت الدعوة لإعادة الخلافة إلى الأمة العربية، مع الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التى تقيم اتحادًا تضامنيًا وتعاونيًا بين كل الدول والسلطنات الإسلامية.. لتجديد عزّ الإسلام.

- وكان مذهب الكواكبى فى الإصلاح هو مذهب المدرسة الإحيائية التجديدية، التى تدعو إلى البدء - فى الإصلاح - بالأصول قبل الفروع.. وبالتربية للأمة وصولاً لسياسة الدولة وبالإصلاح الدينى قبل الإصلاح الإدارى والسياسى.. فالأمة قبل الدولة.. والدعوة قبل السياسة.

- يضعه فكره الاجتماعى بين الرواد الأوائل لدعاة الاشتراكية فى تراثنا العربى الإسلامى الحديث.. والاشتراكية عنده نابعة من القرآن الكريم ومن الخلق العربى الذى صاغه الإسلام.. ومن المؤاخاة التى أقامها رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار.

■ عندما حمل المشيعون جثمان الكواكبي ليواروه قبره - في مقابر «باب الوزير» بسفح جبل المقطم بالقاهرة، كتبوا على قبره كلمة «الشهيد» لتشير بأصابع الاتهام إلى موته مسمومًا بتدبير من السلطان عبدالحميد؟!

وعندما جددت مصر قبره.. ونقلت رفاته إلى قبره الجديد.. كُتب عليه بيتان من الشعر، لشاعر النيل حافظ إبراهيم (١٢٨٧ - ١٣٥١هـ/ ١٨٧١ - ١٩٣٢م) هما:

هنا رجل الدنيا، هنا مهبط التقى
هنا خير مظلوم، هنا خير كاتب
قفوا واقرءوا أم الكتاب وسلموا
عليه، فهذا القبر قبر الكواكبي

لقد بدأت علاقتي بفكر الكواكبي (١٢٧٠ ـ ١٣٢٠ هـ/ ١٨٥٤ ـ ١٩٠٢م) في منتصف خمسينيات القرن العشرين، عندما كنت طالبًا بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة. قرأت كتابيه «طبائع الاستبداد» و«أم القرى»، وكتبت عنه وعن فكره بحثًا لـ«أعمال السنة» بالكلية. ثم نشرت هذا البحث في مجلة «الغد» ـ عدد يناير سنة ١٩٥٩م.

وفي منتصف ستينيات القرن العشرين، أعددت الطبعة الأولى لأعماله الكاملة، مع التقديم لها بدراسة وافية عن حياته وأفكاره. وهي الطبعة التي صدرت عن دار الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٩٧٠م.

ومنذ ذلك التاريخ، بدأت المراسلات، وتوثقت العلاقات بيني وبين حفيد الكواكبي ـ وسميه ـ المرحوم الأستاذ الجليل الدكتور/ عبدالرحمن الكواكبي، الذي كان مثالاً فذًا للمثقف المتواضع، والنموذج الأمثل في الوفاء لجده العظيم، يبحث وينقب عن آثاره الفكرية المفقودة.. ويتواصل مع المهتمين بفكره وتراثه من كل البلاد وجميع المذاهب والاتجاهات والديانات.

ولقد أعانني هذا الإخلاص والدأب والتفاني ـ الذي توجته علاقة صداقة حميمة بين أسرتينا ـ على أن تأتي الطبعة الثانية من هذه الأعمال الكاملة ـ التي أصدرتها المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ببيروت سنة ١٩٧٥م ـ مزيدة ومشتملة على ما لم تشمله الطبعة الأولى من هذه الأعمال.

وعبر المراسلات والمقابلات حدثني المرحوم الدكتور/ عبدالرحمن الكواكبي عن جهود الباحث اللبناني المسيحي «جان داية» ـ عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ في البحث عن آثار الكواكبي المفقودة، خاصة أعداد الصحيفتين اللتين أصدرهما مبكرًا بمدينة حلب ـ صحيفتيْ «الشهباء» و«اعتدال» ـ ثم تمَّ التواصل بيني وبين «جان داية» ـ عبر المراسلات ـ ووصلتني العديد من المقالات التي نشرها في الصحف عن الكواكبي.

وعندما تم العثور ـ في ألمانيا ـ على بعض أعداد الصحف التي أصدرها الكواكبي، نشر «جان داية» كتابا عن «صحافة الكواكبي»، ضمنه محتويات أعداد تلك الصحف، وصورة «زنكغرافية» لصفحاتها ـ ولقد نشرت هذا الكتاب مؤسسة (فكر) للأبحاث والنشر ببيروت سنة ١٩٨٤م.

وخلال هذه المراسلات وعبر هذه المقالات لـ«جان داية»، وضحت الفكرة المحورية الحافزة لباحث مسيحي سوري قومي على أن يهتم هذا الاهتمام الدءوب بفكر الكواكبي وآثاره الفكرية.. وهي فكرة السعي لإثبات علمانية الكواكبي، وريادته لفكرة فصل الدين عن الدولة، وعلمنة الإسلام في عصرنا الحديث!!

كانت تلك هي «الفكرة ـ الدعوى» التي حفزت «جان داية» عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى الرهبنة في محراب

فكر الكواكبي، ليثبت علمانيته، التي خالف فيها وبها - كما يقول - كل العلماء وزعماء الإصلاح في الإسلام!!

ومنذ اللحظات الأولى لإعلان «جان داية» عن هذه الدعوى، حدثني عنها المرحوم الدكتور عبدالرحمن الكواكبي.. بل لقد توافق مع «جان داية» على الاحتكام إليّ للفصل في هذه الدعوى.. ولقد أبديت - يومئذ - ملاحظات عامة ترفض هذا الادعاء - ادعاء علمانية الكواكبي.. وريادته الدعوة لفصل الدين الإسلامي عن الدولة - انطلاقًا من آثاره الفكرية، التي تضعه ضمن أعلام مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامي الحديثة التي دعت إلى تجديد الدين الإسلامي لتتجدد به دنيا المسلمين، والتي أكدت على أن سبيل الإصلاح في المسلمين هو الإسلام؛ لأنه السبب المفرد لسعادة الإنسان في المعاش والمعاد..

لكن «جان داية» مضى في طريقه، يجمع «الأدلة» على علمانية الكواكبي، حتى أصدر لهذه الدعوى كتابًا خاصًا، جعل عنوانه «الإمام الكواكبي.. فصل الدين عن الدولة».. نشرته دار سوراقيا للنشر بالمملكة المتحدة سنة ١٩٨٨م.

فلما جاءت هذه المناسبة - مناسبة إصدار الطبعة الثالثة من «الأعمال الكاملة للكواكبي» - كان لابد من دراسة «حيثيات» هذه الدعوى الخطيرة - دعوى علمانية الكواكبي - لتمثل هذه الدراسة لهذه القضية التقديم الجديد لهذه الطبعة الجديدة.. المزيدة في النصوص والوثائق.. والمنقحة في الدراسة والتقديم

* * *

لقد كنا - ومعنا كل المشتغلين بالعلم والفكر الإسلامي في عصرنا الحديث وواقعنا المعاصر - على يقين من أن أول من ادعى علمنة الإسلام هو المرحوم الشيخ علي عبدالرازق (١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٦٦ م) في كتابه (الإسلام وأصول الحكم) سنة ١٩٢٥ م. ولقد أثبتنا في الدراسات والوثائق التي نشرناها حول هذا الكتاب تراجع الشيخ علي عبدالرازق عن هذه الدعوى (انظر في ذلك كتبنا «الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين» و«معركة الإسلام وأصول الحكم» و«الإسلام بين التنوير والتزوير»).

لكن.. ها هو الباحث «جان داية» - عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي - يعود بدعوى علمنة الإسلام إلى سنة ١٨٩٩م، وليس سنة ١٩٢٥ م.. وإلى عبدالرحمن الكواكبي، بدلاً من الشيخ علي عبدالرازق.. وها هو يقول:

«إن الكواكبي هو رائد القائلين بمبدأ فصل الدين عن الدولة، على صعيد الأئمة والكتاب المسلمين. فلم يبرز أي كاتب مسلم قبله قال بضرورة الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية. مما يرجح الاستنتاج بأن الكواكبي هو الذي شق هذه الطريق الطويلة الشاقة. وفي جريدة (المقطم) جاء تعبير الكواكبي عن فصل الدين عن الدولة وإيمانه به أكثر وضوحا وقوة مما هو عليه في جريدتيه (الشهباء) و(الاعتدال) - وكتابيه - (أم القرى) (طبائع الاستبداد)»[1].

(١) جان داية [الإمام الكواكبي: فصل الدين عن الدولة] ص ١٧، ١٨، ٣٦. طبعة المملكة المتحدة سنة ١٩٨٨ م.

■ بل إن «جان داية» يطلعنا في كتابه هذا، الذي خصصه لهذه الدعوى، على حقيقة أكثر إثارة، وهي أن هذه الدعوى ـ علمنة الكواكبي ومن ثم الإسلام ـ ليست مجرد اجتهاد من هذا الباحث ـ «جان داية» ـ وإنما هي دعوى الحزب السوري القومي الاجتماعي وزعيمه ومنظره أنطون سعادة [١٩٠٤ ـ ١٩٤٩م] فهي دعوى الحزب، الذي ينتمي إليه «جان داية» ـ والذي تمثل العلمنة محور «أيديولوجيته» القومية السورية ـ وعن هذه الحقيقة يتحدث «جان داية في كتابه هذا ناقلاً عن «الأعمال الكاملة لأنطون سعادة» فيقول:

«لقد تطرق أنطون سعادة إلى جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ ـ ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م] ومحمد عبده [١٢٦٥ ـ ١٣٢٣ هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] فانتقدهما بشدة "لأنهما قالا بالدولة الدينية بعد أن رفضا مبدأ فصل الدين عن الدولة".

ثم قارن سعادة بينهما وبين الكواكبي ـ الذي دعا الناطقين بالضاد إلى «الوفاق الجنسي دون المذهبي» ـ فقال ـ أي «سعادة» ـ:

«لا يظنن أحد أن جميع مفكري المحمديين هم من نوع الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغاني. فهذان المفكران الرجعيان غير السوريين لا يمكنهما ادعاء احتكار التفكير المحمدي العصري، وقد قلنا إن مفكرا سوريا محمديا هو السيد الفراتي عبدالرحمن الكواكبي لم يذهب حيث إماما الرجعية المذكوران مع أنه أحق بهداية النفوس منهما إذ نظر إلى الحياة الاجتماعية والسياسية من جهة التفكير السوري المترقي. لقد

نظر الكواكبي في مقتضيات الدين والدنيا. فقال فيها هذا القول الفصل الذي تتبناه الحركة السورية القومية بحرفيته»[1].

هكذا تحدث أنطون سعادة عن الكواكبي، باعتباره علمانيًا بل وسوريًا قوميًا مثل سعادة وحزبه!. ومن ثم فهو تقدمي.. وليس رجعيًا مثل محمد عبده وجمال الدين الأفغاني.

* * *

ولأن «جان داية» قد نذر الكثير من جهده لإثبات هذه الدعوى.. وجعلها أبرز مشاريعه المحلية. وكتب حولها كتابين «صحافة الكواكبي» و «الإمام الكواكبي.. فصل الدين عن الدولة» فضلاً عن العديد من المقالات والمحاضرات، فلابد من الوقوف بموضوعية وأناة ـ أمام «الأدلة» التي ساقها لإثبات هذه الدعوى الخطيرة والمثيرة. ولقد استقصينا هذه «الأدلة» فوجدناها سبعة. نعرضها ـ بألفاظ جان داية ـ ثم نتتبع كل واحد منها بالرد والتفنيد.

■ الدليل الأول: قول الكواكبي في «طبائع الاستبداد» ص ٢٠٨ من الأعمال الكاملة طبعة سنة ١٩٧٥م ـ «هذه أمم أوستريا [النمسا] وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتى وأصول راسخة للاتحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري. فما بالنا لا نفتكر في أن نتبع إحدى تلك الطرائق أو شبهها؟».

---

(١) المرجع السابق. ص ٣٦، ٣٧ ـ وجان داية ينقل عن "الآثار الكاملة لأنطون سعادة] ص ٢٨٨ ـ طبعة ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢م.

ونحن عندما نقرأ عبارات الكواكبي هذه في سياقها، نجدها موجهة إلى العرب غير المسلمين. فقبلها يقول: «يا قوم، وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين». الذين تجمعهم بمواطنيهم المسلمين روابط الوطنية والقومية. والكواكبي يدعوهم إلى الاتحاد مع المسلمين على أساس هذه الروابط الجامعة.. وإلى نزع فتيل الخلاف الديني. وليس في هذه العبارات ما يعني فصل الدين الإسلامي عن الدولة الجامعة للرعية متعددة الديانات.. فالمرجعية الإسلامية لهذه الدولة هي قانون وضعي بالنسبة للنصارى، الذين تأمرهم نصرانيتهم أن يدعوا الدولة لقيصر؛ لأنه ليس في نصرانيتهم مرجعية سياسية ولا قانونية لهذه الدولة.

والكواكبي يستطرد في هذا النص فيقول «للأعاجم والأجانب»:

«دعونا يا هؤلاء ندبر شأننا، نتفاهم بالفصحاء، ونتراحم بالإخاء، ونتواسى في الضراء، ونتساوى في السراء، دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الأخرى فقط، دعونا نجتمع على كلمة سواء».

وكلام الكواكبي هذا لا شبهة فيه للعلمانية التي تفصل الدين عن الدولة، بل هو التطبيق لموقف الإسلام في إسلامية الدولة. حتى لكأنه يدعو إلى تطبيق دستور دولة النبوة - في المدينة المنورة - الذي نص على أن «يهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم.. ومن تبعنا من يهود فإن لهم النصر

والأسوة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة غير مظلومين ولا متناصر عليهم. مع النصح والنصيحة والبر دون الإثم»[1].

وتطبيق لعهد رسول الله ﷺ لنصارى نجران سنة ١٠هـ/ ٦٣١م، الذي أمنهم فيه على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، وكل ما يملكون، «على أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم»[2].

فالدين الإسلامي - وليس العلمانية التي تنحّي الدين - هو الذي يجعل رعية الدولة وأمتها وشعبها سواء في كل حقوق المواطنة، مع جعل الحكم في الاختلاف الديني لله وحده يوم الدين. فالمساواة - التي يتحدث عنها الكواكبي - في حقوق المواطنة، هي ثمرة لإسلامية الدولة، وليس لعلمانيتها.

أما إشارة الكواكبي - في هذا النداء الموجه إلى العرب غير المسلمين - إلى «الاتحاد الوطني دون الديني» فليس المراد منها استبعاد الدين الإسلامي والجامعة الإسلامية؛ لأنه يتحدث إلى النصارى العرب، وإنما المراد دعوتهم إلى الحذر من الوقوع في شباك «الاتحاد الديني» مع المستعمرين النصارى، والولاء للأجانب الطامعين في استعمار بلادهم بحجة أن جامعة التدين بالنصرانية توحد بين النصارى العرب وهؤلاء المستعمرين الغربيين.

(١) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص ١٧ - ٢١ تحقيق د. محمد حميد الله الحيدر آبادي. طبعة القاهرة ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٦، ١٢٨.

ويفسر هذا النص وهذا الموقف ملابسات واقع ذلك التاريخ. فلقد كانت فرنسا الكاثوليكية - رغم علمانيتها المتوحشة في بلادها - تنصِّب نفسها حامية للكاثوليك العرب - الموارنة - وكانت روسيا القيصرية الأرثوذكسية تنصِّب نفسها حامية للأرثوذكس العرب - وخاصة في الشام - فأراد الكواكبي بهذا النداء الموجه إلى العرب غير المسلمين تحذيرهم من الوقوع في شباك غواية «الاتحاد الديني» بينهم وبين هؤلاء المستعمرين، وتنبيههم إلى أن روابطهم اللغوية العربية، والجنسية - أي القومية - والوطنية، التي تجمعهم مع مواطنيهم المسلمين هي الروابط الطبيعية، الموحدة لهم مع أمتهم العربية، وليس الاتفاق في الدين أو المذهب مع الأجانب المستعمرين.

ويؤكد هذا المعنى وهذا التفسير ما جاء في نداء الكواكبي هذا - للعرب غير المسلمين - بعد السطور التي أوردناها منه والتي اقتصر عليها «جان داية» من قوله لهؤلاء العرب النصارى محذرًا من الغواية الاستعمارية باسم الاتحاد في الدين:

«أدعوكم، وأخص منكم النجباء، للتبصر والتبصير فيما إليه المصير. أليس مطلق العربي أخف استحقارًا لأخيه من الغربي؟

هذا الغربي قد أصبح ماديًا، لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الديني إلا مخادعة وكذبًا!

هؤلاء الفرنسيس يطاردون أهل الدين، ويعملون على أنهم يتناسونه بناء عليه لا تكون دعواهم الدين في الشرق إلا كما يغرد الصياد وراء الأشباك!»[1]

---

(١) [الأعمال الكاملة للكواكبي] ص ٢٠٨

فالاتحاد الديني الذي يحذر منه الكواكبي، ليس الجامعة الإسلامية ـ التي كان من أبرز دعاتها ـ ولا المرجعية الإسلامية للدولة، وإنما هو غواية الاستعمار لنصارى العرب بدعوى الاتحاد الديني والمذهبي بينه وبينهم.

تلك هي الحقيقة التي غفل عنها الباحث «جان داية» وزعيمه أنطون سعادة، وحزبه السوري القومي الاجتماعي.. فكان هذا الافتراء على الكواكبي بادعاء وقوفه مع فصل الدين الإسلامي عن الدولة.. وريادته لهذه الدعوى في الفكر الإسلامي الحديث.

■ والدليل الثاني لـ «جان داية» هو قول الكواكبي عن «جمعية أم القرى»:

«إنها لا تتدخل في الشئون السياسية مطلقًا، فيما عدا إرشادات وإخطارات بمسائل أصول التعليم وتعميمه».

ولا علاقة لهذا الموقف بفصل الدين عن الدولة، وإنما هو مذهب الإمام محمد عبده ومدرسته الإحيائية: مذهب التركيز على «سياسة التربية» قبل «سياسة الإدارة للدولة» وإصلاح الأصول التي تجدد إسلامية الأمة كطريق لإصلاح الدولة وإسلاميتها.. فالدعوة والتربية قبل السياسة ـ التي هي من الفروع ـ والأمة قبل الدولة ـ التي هي مستقلة عن الأمة ـ وهذا هو المذهب والمنهاج الذي جسدته «جمعية العلماء المسلمين في الجزائر» و«الجمعية المحمدية» في إندونيسيا.. فهو إصلاح بالإسلام.. ولكن المتميز فيه ـ عن الأحزاب السياسية ـ هو نقطة

البدء ومنطقة التركيز، وترتيب الخطوات والأولويات على طريق الإصلاح الإسلامى الشامل

ولقد نص الكواكبى على هذه الحقيقة - حقيقة البدء بسياسة التربية وصولاً إلى الانتظام السياسى تبعًا للدين - فى «أم القرى» فقال:

«ولا يقولنك أن مطمح نظر الجمعية منحصر فى النهضة الدينية فقط، وتؤمل أن يأتى الانتظام السياسى تبعًا للدين».

فهو مذهب فى ترتيب أولويات الإصلاح - الإصلاح الدينى - بالتربية والدعوة وإصلاح مناهج الفكر والمؤسسات التى تصوغ العقل وصولاً للإصلاح الإدارى والسياسى الذى يأتى عندئذ مؤسسًا على قاعدة اجتماعية إسلامية وليس مذهبًا فى فصل الدولة عن الإسلام!

■ والدليل الثالث لـ «جان داية» هو قول الكواكبى فى «طبائع الاستبداد» ص ٣٣١ من «الأعمال الكاملة»:

«هل يجمع بين سلطتين أو ثلاث فى شخص واحد أم تخصص كل وظيفة من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بها بإتقان؟ ولا إتقان إلا بالاختصاص وفي الاختصاص. كما جاء فى الحكمة القرآنية ﴿مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤]. ولذلك لا يجوز الجمع: منعًا لاستفحال السلطة».

وهذا الحديث عن التخصص - فى السياسة، والعسكرية، والإدارة، والفقه، والقضاء، والتربية، إلخ.. إلخ - هو الذى طبقته

الدولة الإسلامية حتى فى عصر النبوة - رغم بساطة الدولة - وليس فى التخصص ما يعنى فصل الدين عن الدولة. ولقد كان حذر الكواكبى من الاستبداد الذى يؤدى إليه الجمع بين التخصصات المختلفة فى شخص واحد. حتى لا تتكرر تجربة الكهانة الكنسية التى احتكرت الدين والدنيا جميعًا فى «الأكليروس». ولم يكن حذرًا من المرجعية الإسلامية للدولة بحال من الأحوال. فالتخصص ضرورة حياتية وعملية والمرجعية الإسلامية مرعية فى جميع التخصصات.

■ والدليل الرابع لـ «جان دايه» هو قول الكواكبى فى «طبائع الاستبداد» ص ٣٢٠ من «الأعمال الكاملة».

«هل يكون للحكومة -ولو القضائية- سلطة وسيطرة على العقائد والضمائر أم تقتصر وظيفتها فى حفظ الجامعات الكبرى كالدين والجنسية واللغة والعادات والآداب العمومية ولا تتداخل الحكومة فى أمر الدين ما لم تُنتهك حرمته؟ وهل السياسة الإسلامية سياسة دينية أم كان ذلك فى مبدأ ظهور الإسلام كالإدارة العرفية عقب الفتح؟».

وليس فى كلام الكواكبى هذا ما يعنى فصل الدين عن الدولة.

فالدين الإسلامى هو الذى يحرم ويمنع السيطرة على العقائد والضمائر، ليس فقط من قبل الدولة، بل وحتى من قبل علماء الدين. وحتى المعصوم ﷺ لم يجعل الله له - فى منطقة الضمائر

والاعتقاد القلبي ـ سيطرة ولا سلطانا ـ سوى سلطان الموعظة ـ ولقد قال الله ـ سبحانه وتعالى ـ لرسوله ﷺ ﴿فذكر إنما أنت مذكر (٢١) لست عليهم بمصيطر﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢]

والإمام محمد عبده ـ الذي يعده أنطون سعادة رجعيًا لأنه لم يقل بفصل الدين عن الدولة ـ هو الذي يعلن رفض الإسلام أية سيطرة بشرية على الضمائر والعقائد فيقول: «إن الإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية التي عرفتها أوربا. فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير عن الشر، وهي سلطة خولها الله لكل المسلمين، أدناهم وأعلاهم. ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الافرنج (ثيوكراتيك) أي سلطان إلهي، فليس للخليفة ـ بل ولا للقاضي أو المفتي أو شيخ الإسلام ـ أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام. وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية قدرها الشرع الإسلامي، فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه. بل إن قلب السلطة الدينية والاتيان عليها من الأساس هو أصل من أجل أصول الإسلام»[1]

فالإسلام قد جاء ثورة على السلطة الدينية، وتحريرًا للضمائر والعقائد. والسلطة المدنية التي قررها إنما هي بقرار الشرع، وليست من العلمانية الثائرة ضد الشرع والدين!

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] جـ٣ ص ٢٣٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة – طبعة بيروت ـ ١٩٧٢ م.

ولقد جمع الإسلام بين الثورة على السلطان البشرى على القلوب والضمائر والعقائد وبين تقرير المرجعية الإسلامية للدولة المدنية - أي رفض علمانية الدولة - ومحمد عبده - الذى تحدث عن رفض الإسلام أى سلطان بشرى على العقائد والضمائر وتحرير الأحكام - هو الذى تحدث عن إسلامية الدولة «لأن الإسلام دين وشرع فهو قد وضع حدودا ورسم حقوقا، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود وتنفيذ حكم القاضى بالحق وصون نظام الجماعة والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله. ويأخذ على يده فى عمله فكان الإسلام كمالا للشخص والفة فى البيت ونظاما للملك امتازت به الأمم التى دخلت فيه عن سواها ممن لم تدخل فيه»[1]

- وحديث الكواكبى - هذا الذى استدل به «جان داية» - عن أن من وظيفة الدولة: حفظ جامعة الدين، ومنع انتهاك حرمته، دليل على انحيازه لإسلامية الدولة وليس لعلمانيتها. وشاهد على أن من وظائف الدولة - لإسلاميتها - عند الكواكبى - حراسة الدين، وحفظ الجامعة الدينية. وهى الوظيفة التى نص عليها تعريف علماء الإسلام للخلافة الإسلامية - حراسة الدين، وسياسة الدنيا بهذا الدين -.

- والدليل الخامس لـ «جان داية» هو قول الكواكبى فى «أم القرى» بمعرض نقده للدولة العثمانية

---

(١) المصدر السابق جـ٣ ص ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٨٧.

«ولما وضع قانون تشكيل الولايات لم يرض المتعممون، حتى جعلوا فيه قاضي المسلمين، وكذلك مفتي المؤمنين في كل بلد، عضوين في مجلس الإدارة، يحكمان بأشياء مما يصادم الشرع، كالربا والضريبة على الخمور والرسوم العرفية وغيرها مما كان الأليق والأنسب بالإسلامية أن يبقى العلماء بعيدين عنه، كما أن القسيس - بل الشماس - لا يحضر مجلسا يعقد فيه زواج أو تفريق مدنيان، ولايشهد في صك دين داخله الربا، فضلا عن أن يقضي أو يمضي بصفة رسمية كهنوتية أمثال ذلك من الأعمال التي تصادم دين النصرانية».

وقول الكواكبي هذا شاهد ضد «جان داية»، لا شاهد معه.. فهو لا يعيب على علماء الدولة العثمانية الاشتراك في مجالس الإدارة والأحكام، وإنما يعيب عليهم الحكم «بأشياء كثيرة مما يصادم الشرع» الإسلامي.. فهو موقف ضد العلمنة والعلمانية وليس معها.. ودعوة إلى أن تكون القوانين في الدولة شرعية، لا مصادمة للشرع.. وحض على عدم مخالفة العلماء ودوائر الحكم والإدارة «الإسلامية» بتعبير الكواكبي.. أي دعوة لإسلامية الدولة وإسلامية القضاء.. والإدارة.. والقانون.

▪ والدليل السادس لـ «جان داية» هو قول الكواكبي في «أم القرى»:

«لقد زعم كثير من حكماء تلك الأمم - الأوربية - أنهم ما أخذوا في الترقي إلا بعد عزلهم شئون الدين عن شئون الحياة

وجعلهم الدين أمرًا وجدانيًا محضًا لا علاقة له بشئون الحياة الجارية على نواميس الطبيعة».

والخطأ الغريب لـ«جان داية» أنه جعل «الزعم» الذي زعمه فلاسفة العلمانية الأوربية - والذي أورده الكواكبي على سبيل الحكاية باعتباره «زعمًا» - جعله «جان داية» رأى الكواكبي في أن الدين مجرد أمر وجداني لا علاقة له بشئون الحياة!!

وهو خطأ كبير.. وغريب من هذا الباحث. جعل «استدلاله» هذا «زعمًا» لا علاقة له بحقيقة فكر الكواكبي حول علاقة الدين بالدولة!

■ أما الدليل السابع لـ«جان داية» وهو أهم الأدلة عنده على علمانية الكواكبي - فهو ما كتبه كاتب بتوقيع «مسلم حر الأفكار» في جريدة «المقطم» - أغسطس ١٨٩٩م - حول الجامعة الإسلامية وفصل الدين عن الدولة. وهي مقالات ادعى «جان داية» أن كاتبها هو عبدالرحمن الكواكبي.

ويكفي لإثبات أن ما جاء في هذه المقالات هو «الدليل العمدة» لـ«جان داية» على علمانية الكواكبي، ومن ثم علمنة الإسلام، أنه قد خصص لها في كتابه «الإمام الكواكبي.. فصل الدين عن الدولة» نحو ١٠٠ صفحة، في كتاب مجموع صفحاته ١٥٨ صفحة!! أي نحو ثلثي الكتاب!

ولقد وقفنا أمام هذه المقالات وقفات فاحصة ومتأنية. استخدمنا فيها المنهج العلمي في فقه النصوص ونقدها.. فثبت

لنا ثبوتا يقينيا أن هذه المقالات لا علاقة لها بالكواكبي بل أن كاتبها ـ في أغلب الظن ـ ليس مسلما، رغم توقيعها بعبارة «مسلم حر الأفكار»!

ولست أدري كيف غفل باحث جاد مثل «جان داية» عن أن يقرأ في مثل هذه المقالات العبارات التي تفصح ـ بأبلغ عبارة ـ عن أن كاتبها لا يمكن أن يكون هو المصلح الإسلامي العظيم عبدالرحمن الكواكبي!

ومن الأدلة على هذه الحقيقة التي غفل عنها «جان داية»

١ ـ ما جاء في رد الشيخ محمد رشيد رضا (١٢٨٢ ـ ١٣٥٤هـ ـ ١٨٦٥ ـ ١٩٣٥م) على هذا الـ «مسلم حر الأفكار» من التحذير من الاغترار «بكلام مارق غادر يصف نفسه بأنه (مسلم حر الأفكار) وما جاءته حريته إلا من رق الكفار»! ص ١٣٨ من كتاب «جان داية».

٢ ـ فلما رد «مسلم حر الأفكار» على الشيخ رشيد رضا، جاء في رده ـ ص ١٤١ من كتاب جان داية ـ تعليقا على عبارة: «وما جاءته حريته إلا من رق الكفار» التساؤل: «فمن هم الكفار الذين يعنيهم؟ الأوربيون الذين يعيبني على الدرس في مدارسهم!»

فلقد كشفت هذه العبارة اعتراف هذا الـ «مسلم حر الأفكار» بأنه واحد من المثقفين اللبنانيين الذين تعلموا ودرسوا في

مدارس الإرساليات التنصيرية. وفي هذا دليل قاطع على أنه لا يمكن أن يكون هو الكواكبي الذي درس في المدرسة الكواكبية الإسلامية بحلب.

٣ ـ ولقد عاد الشيخ رشيد رضا في رده على هذا الرد ـ ص ١٤٥ من كتاب «جان داية» ـ فأشار إلى حقيقة هذا الاكتشاف الذي غفل عنه ـ أيضًا ـ جان داية، وذلك عندما قال عن هذا المسلم حر الأفكار: «إن كتابته تشيد عليه إحدى الغميزتين

ـ عدم فهم الإسلام.

ـ واعتقاد أن تركه سعادة للأنام.

وهو مع ذلك، ينفي التهمة عن نفسه بالاعتزاز بالأوربيين والتبجح بالانتماء إليهم والأخذ بتعاليمهم وإنكار إطلاق لفظ الكفار عليهم».

ولا يمكن لقارئ ـ فضلا عن باحث مثل جان داية ـ أن يقول إن أوصاف: «الاعتزاز بالأوربيين.. والتبجح بالانتماء إليهم والأخذ بتعاليمهم.. وإنكار إطلاق لفظ الكفار عليهم».. يمكن أن تجعل هذا الكاتب مسلمًا.. فضلا عن أن يكون هو الشيخ عبد الرحمن الكواكبي أحد أئمة الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث!!

٤ ـ ثم يعود الشيخ رشيد رضا ـ في هذا الرد على الرد ـ ص ١٤٦، ١٤٧ من كتاب جان داية ـ ليعيد الحديث عن هذا الاكتشاف

ـ الذي حسم القضية ـ اكتشاف أن «مسلم حر الأفكار» هذا هو واحد من خريجي مدارس الإرساليات التنصيرية في لبنان فيقول الشيخ رشيد: «إنني ما عبته على الدرس في مدارس الأوربيين» ثم يختم الرد موجها إليه القول: «فالزم شأنك، مكتفيا بعلومك الأوربية، والسلام على من اتبع الهدى»!

فكاتب مقالات «المقطم» ـ الداعية إلى فصل الدين عن الدولة ـ هو خريج إحدى مدارس الإرساليات التنصيرية في لبنان.. وليس الشيخ عبدالرحمن الكواكبي.

والشاهد الصادق على هذه الحقيقة هو نصوص المقالات التي نشرتها «المقطم».. والتي غفل الباحث «جان داية» عن الوقوف أمامها!!

ولست أدري كيف حدث منه ذلك؟! اللهم إلا أن تكون شهوة الانتصار لدعوى زعيمه ومثله الأعلى «أنطون سعادة» علمنة الكواكبي هي التي غلبت على ملكة الباحث المدقق فيه!

وقديما قالوا إن الحب يعمي ويصم!.. فنعوذ بالله من حب كهذا، خاصة في القضايا الخلافية الشائكة.. مثل دعوى علمانية هذا العلم البارز من أعلام الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث.

٥ ـ ثم إن الذين كتبوا ـ في (المقطم) ـ داعين إلى فصل الدين عن الدولة ـ قبيل نشر مقالات هذا الـ «مسلم حر الأفكار» ـ كانوا

جميعًا كتابًا مسيحيين. حنا الطرابلسي - «المقطم في ١٢، ١٧» أغسطس سنة ١٨٩٩م - وميشيل حكيم - المقطم في ١٥ أغسطس ١٨٩٩م» - ولم يكتب كاتب مسلم واحد - باسمه الصريح - حول هذا الموضوع في ذلك التاريخ. ولم يعرف في ساحة الفكر الإسلامي من الكتاب المسلمين من كان يتبنى هذا الاتجاه - فصل الدين عن الدولة - في تلك المرحلة من تاريخ فكرنا الإسلامي.

فهل كان هذا الـ«مسلم حر الأفكار» كاتبًا مسيحيًا تخفى تحت هذا الوصف الكاذب المستعار؟!

إن مقال هذا الـ«مسلم حر الأفكار» في «المقطم» - ٣ أغسطس سنة ١٨٩٩م - يشي بأنه كاتب مسيحي، وليس مسلمًا. فهو يتحدث عن «الدعوات الدينية المسكونية» - كتاب «جان داية» ص ١٢٠ - وتعبير «المسكونية» هذا تعبير مسيحي ومصطلح كنسي لا يستخدمه المفكرون المسلمون!

٦ - ثم إن هذا الكاتب يتهم دعاة الجامعة الإسلامية - التي كان الكواكبي من أعلامها - بالتُّهم التي اجتهد الكواكبي كثيرا في دفعها عن الإسلام والمسلمين.. يتهم هذا الـ«مسلم حر الأفكار» دعاة الجامعة الإسلامية بأنهم يرون «أن الخطر لا يزول عن الاسلام إلا بتمزيق شمل النصارى، وأن عز الاسلام لا يكون إلا بذل النصارى» - كتاب «جان داية» [الإمام الكواكبي.. فصل الدين عن الدولة] ص ١٢١ - وهذه دعاوى

واتهامات لا يقول بها إلا المسيحيون الذين تعلموا التعصب ضد الإسلام والمسلمين فى مدارس الإرساليات التنصيرية التى اعترف هذا الـ «مسلم حر الأفكار» بأنه قد تربى وتعلم فيها!!. ولا يمكن لعاقل أن يتصور صدور هذه الاتهامات للمسلمين - «تمزيق شمل النصارى».. و«ذل النصارى» - من المصلح الإسلامى السيد عبدالرحمن الكواكبى

وإذا كانت دعوى «علمانية الكواكبى» قد سقطت «أدلتها السبعة» هذا السقوط المدوى، ـ على هذا النحو الذى أوردناه ـ فجدير بالذكر أن الشيخ محمد رشيد رضا قد انتهز فرصة الرد على هذا الـ«مسلم حر الأفكار» لينفى عن علماء الإسلام القول بالعلمنة.. وليؤكد أن هذه الدعوى قد وقفت ـ حتى ذلك التاريخ عند الكُتّاب النصارى، الذين أرادوا إزاحة الإسلام عن أن يكون المرجعية للدولة التى يعيشون فيها.. ولما لم يكن لديهم بديل نصرانى للدولة والإدارة والسياسة والقانون والاجتماع ـ ولأنهم أقلية بين الرعية التى تدين أغلبيتها بالإسلام ـ فلقد أرادوا إزاحة الإسلام بالعلمانية الغربية؛ التى تعلموها فى مدارس إرساليات التنصير.. والتى تخرجوا منها «جيشًا متفانيًا فى خدمة فرنسا وحضارتها» على حد تعبير أحد القناصل الفرنسيين ببيروت فى ذلك التاريخ!

انتهز الشيخ رشيد رضا تلك الفرصة، ليؤكد على هذه الحقيقة.. وعلى أن العلمانية لا يمكن أن تكون مقبولة فى إطار الإسلام والمسلمين.. فقال:

«إن «الأهرام» و«المقطم» متفقتان على أن الدعوة إلى الجامعة الإسلامية باسم الدين مَضرّة، وغير موصلة إلى الغاية، وأنه لا سبيل إلى ترقى الأمة الإسلامية إلا باتباع خطوات أوربا، كما فعلت اليابان»

و«المؤيد» رد عليهما قولهما الأول - ولم يبد رأيًا جديدًا، إلا أنه وافق على أن مسلك الكُتّاب المسلمين فى الدعوة الدينية مفيد، كما أن الأخذ بالفنون والصنائع الأوربية مفيد مع ذلك.

ولكن، قد ظهر فى «المقطم» قول جديد فى مقالة نسبت إلى «مسلم حر الأفكار» لم يتابع به قائله مسلمًا. ولن يتابعه عليه مسلم. لأنه ناسف لبناء الدين الإسلامى. ومقوض لعمود بنائه. وهو زعم أن الدين والدولة أمران متباينان يجب أن ينفصل أحدهما عن الآخر. ولقد وجد للإسلام أعداء اجتهدوا فى كل عصر بمحوه، أو إضعافه، منهم من حاول إفساد العقائد بالتأويل، ومنهم من وضع الأحاديث الكاذبة، ومنهم من سهل للملوك طريق الاستبداد، ومنهم ومنهم، ولكن مجموع مفاسدهم ومضراتهم لن تبلغ بعض ما يرمى إليه هذا القول الخبيث الذى لم يخطر فى بال إبليس. فهو أبلغ قول يشير إلى أحكم رأى لمحو السلطة الإسلامية من لوح الوجود. قاتل الله قائله. ولا كثّر فيمن يدعون الإسلام من أمثاله» [كتاب جان داية الإمام الكواكبى: فصل الدين عن الدولة] ص ١٣١، ١٣٢.

هكذا أعلن الشيخ رشيد رضا أن الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة قد تفوقت على كل مساوى المفسدين للإسلام من الأعداء عبر التاريخ.. وأنها قد تفوقت على أحلام إبليس!

ثم مضى الشيخ رشيد ليؤكد على رفض الإسلام - بحكم طبيعته كمنهاج شامل - للعلمانية. فقال: «لقد عرف علماء المسلمين الدين بأنه وضع إلهى سائق لذوى العقول باختيارهم

إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل وإن شئت قلت: إلى سعادتهم الدنيوية والأخروية.

وقواعده عندهم ثلاث:

١ ـ تصحيح العقائد

٢ ـ تهذيب الأخلاق

٣ ـ إحسان الأعمال

والأعمال قسمان: عبادات، ومعاملات، ومن الثاني الأحكام بأنواعها ـ قضائية ومدنية وسياسية وحربية.

أما الدين عند النصارى، فهو ـ كما في دائرة المعارف ـ «عبارة عن مجموع النواميس الضابطة لنسبة الإنسان إلى الله أو يبين صفات تلك النسبة». وهو ـ كما ترى ـ لا علاقة له بالأمور الدنيوية ولا بالأحكام والسلطة، ومن المشهور أن الديانة النصرانية مبنية على الخضوع لأية سلطة حكمت أصحابها؛ لما في الإنجيل من أن سلطة الملوك إنما هي على الأجسام الفانية، وأن سلطة الدين على الأرواح فقط فيجب على كل متبع لهذا الدين أن يدين لكل سلطة ويذعن لكل شريعة حكمته، بخلاف الدين الإسلامي فإنه مبني على السلطة والغلب

إن الدين الإسلامي جامع لمصالح المعاش والمعاد ومبني على أساس السلطتين الزمنية والروحية. وإن الديانة النصرانية على خلاف ذلك. وإن الخليفة هو رئيس المسلمين القائم على مصالحهم الدينية والدنيوية وإن كل حكومة تخرج عن طاعته

الشرعية فهي منحرفة عن صراط الإسلام، وإن القول بفصل الحكومة والدولة عن الدين هو قول بوجوب محو السلطة الإسلامية عن الكون ونسخ الشريعة الإسلامية عن الوجود، وخضوع المسلمين إلى من ليس على صراط دينهم ممن يسمونهم فاسقين وظالمين وكافرين. قال القرآن العزيز الذي هو أساس الدين يقرع دائما آذانهم بل يناديهم من أعماق قلوبهم قائلا بلسان عربي مبين: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ [المائدة ٤٤] ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ [المائدة ٤٥] و﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ [المائدة ٤٧]

ونحن نقول للذين يدعوننا إلى فصل الدين عن الدولة والتفريق بين السلطنة والخلافة لأجل تأبيد الجامعة الإسلامية إن كنتم تدعوننا هذه الدعوة جاهلين معنى هذه الألفاظ عندنا فها نحن أولاء قد بيناها لكم فارجعوا عن دعوتكم. فقد علمتم أن قياس الإسلام على النصرانية قياس مع الفارق، فإن فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية هو أصل النصرانية. وقد كان رؤساء الدين تعدوا الحدود وتسلقوا عروش السلاطين والملوك مخالفين صاحب الدين الذي

قد جاء لا سيف ولا رمح ولا

فرس ولا شيء يباع بدرهم

يأوي المغارة مثل راعي الضأن را

عي الممالك في السرير الأعظم

فلا بدع إذا ترقى الدين بانصراف رؤسائه إلى خدمته وتركهم الاشتغال بما ليس منه في شيء. ونحن والنصارى في هذا الأمر على طرفي نقيض. فإننا إذا تلونا تلوهم فيه نكون قد تركنا نصف ديننا الذي هو السياج الحافظ للنصف الباقي

كلا إن الدين كله يكون بهذا العمل عرضة للاضمحلال ومهددا بالزوال. لا جرم أن ما تدعوننا إليه هو أقرب طريق لإعدام (الجامعة الإسلامية) فكيف جعلتموه طريق إيجادها؟ وهو أقوى علل شقائها، فأنى تقنعوننا بأنه علة إسعادها؟!»

وبعد أن فصل الشيخ رشيد رضا هذا الفصل الحاسم في القضية. فميز بين الإسلام والنصرانية في الموقف من السياسة والعلاقة بالدولة. فهما في ذلك على طرفي نقيض، ومن ثم، فإن العلمانية إذا كانت طبيعية في المجتمعات النصرانية. فإنها الهادمة لجماع الدين في المجتمعات الإسلامية.

بعد هذا الفصل.. عاد الشيخ رشيد إلى هذا الـ «مسلم حر الأفكار» الداعي إلى فصل الدين عن الدولة فشكك في صدق انتسابه إلى الإسلام.. وقال:

«علينا ألا نغتر بكلام مارق وغادر، يصف نفسه بأنه «مسلم حر الأفكار» وما جاءته حريته إلا من رق الكفار فإن كان اتخذ لقب المسلم ذريعة لهدم منار الشريعة، فكأين من متلبس مثله

للإسلام ينتهك حرماته بالفعل لا بالكلام، ويساعد الأجانب على نقض أساسه، وإطفاء نبراسه، متبجحا بأنه من الأحرار المتمدنين، البرآء من لوثة التعصب للدين.

ربما كان الحامل لبعض الكُتّاب المسيحيين على اقتراح ما ذكر هو اعتقادهم بأن زوال السلطة الشرعية الإسلامية هو الذى يساوى بين طائفتهم وبين المسلمين، ويخمد نيران الغلو فى التعصب، فيتفقون على إعلاء شأن الوطن، ويخدم كل ديمه من الوجهة الروحية التي لا مثار فيها للتشاجر والتفاخر. ويسهل علينا أن نبين لهم خطأهم فى اعتقادهم هذا فنقول:

١- إن بناء الشريعة الإسلامية قام على قاعدة العدالة والمساواة بين المسلمين وغيرهم فى الأحكام والحقوق المعبر عنها بهذه الجملة التى يتناقلها الإسلام خلفا عن سلف، وهى «لهم ما لنا وعليهم ما علينا». وقد دلنا التاريخ على أن الحكومات الإسلامية كانت تراعى هذه القاعدة بحسب تمسكها بالدين قوة وضعفا. ومن قابل بين مساواة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الإمام عليًا صهر النبى وربيبه وابن عمه برجل من آحاد اليهود فى المحاكمة، وانتقاد على عليه بقوله له «يا أبا الحسن»، وعده التكنية إخلالا بالمساواة؛ لما فيها من التعظيم، وبين ما هو جارٍ اليوم فى فرنسا من التحامل على «دريفوس» وهو من أكابر عظماء اليهود، حتى إنهم حاولوا قتل وكيله الذى يحامى عنه، وهم أصحاب العلم الذى ينطق بالحرية والعدالة والمساواة، يظهر له الفرق بين

المسلمين في بدايتهم والأوربيين في نهاية مدنيتهم، فالشريعة في نفسها عادلة. ولا يضر المسيحيين أن مواطنيهم المسلمين يعتقدون أنها سماوية. بل هو ينفعهم وهم لا فرق عندهم بين الشرائع إذ دينهم يوجب عليهم اتباع أية شريعة حكموا بها

٢ ـ إن الترقي الديني والمدني الذي نقصده من إحياء «الجامعة الإسلامية» يتوقف على التهذيب وقيام الأفراد بما عليهم من الحقوق والواجبات لمن يعيشون معهم. وهذا القول لا يخالف فيه أحد

ومعلوم أن المسلمين لا يعتقدون بحق ولا واجب إلا إذا كان مُبيَّنًا في شريعتهم ومأخوذًا من أصول دينهم. فإذا فصل بين الدين والدولة كان جميع ما تكلفهم به الدولة من الحقوق والواجبات غير واجب الاتباع في اعتقادهم. فإذا أخذوا به في العلانية لا يأخذون به في السر. ولا يتم تهذيب الأمة ما لم يكن الوازع لها عن الشر والحامل لها على الخير ثابتًا في نفسها مقررًا في اعتقادها. فخير للمسيحيين أن يحكم المسلمون بشريعة ودولة توجب عليهم احترامهم والقيام بحقوقهم سرًا وجهرًا. وبدون هذا يتضرر المسيحيون ولا يرتقي المسلمون بل يتدلون ويهبطون. كما علم بالاختبار والمشاهدة. فقد أنبأ التاريخ أن مبدأ الخلل والضعف الذي ألم بنا كان من إهمال وظائف الخلافة والخروج بها عن معناها الذي هو حراسة الدين وسياسة الدنيا ولن يعود للإسلام مجده إلا بإحياء منصب الخلافة واتفاق

المسلمين على إمام واحد يعتقدون وجوب الخضوع له سرًا وجهرًا. ولا إمام اليوم للمسلمين بهذا المعنى إلا القرآن الكريم، فيجب على من يهمه ترقية شئونهم أن يدعوهم به إلى العلم والعمل، ونفض غبار الجهل والكسل، والقيام بمصالح المعاش والمعاد، على ما تقتضيه سنة الترقي والإسعاد، فهو إمام كل إمام، وكما كان المبدأ في ترقيهم كذلك يكون الختام»[1]

هكذا سقطت جميع «الأدلة» التي حاول بها جان داية ـ وحزبه السوري القومي ـ علمنة الكواكبي، وهكذا رأينا كيف كانت مقالات «المقطم» فرصة لكشف الشيخ رشيد رضا زيف انتساب صاحبها إلى الإسلام. فضلاً عن أن يكون هو المصلح الإسلامي العظيم الشيخ عبدالرحمن الكواكبي.

* * *

(١) جان داية [الإمام الكواكبي فصل الدين عن الدولة] ص ١٣١، ١٣٤، ١٣٦ ـ ١٣٩ ـ وهو ينقل عن [المنار]، انظر في [المنار] رشيد رضا «تحريف الكلم عن مواضعه» رد على مسلم حر الأفكار ـ السنة الثانية ـ عدد ٢٥ ص ٣٨٤ ـ ٣٩١ ـ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٢١٧هـ ـ ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦م.

لكن. إذا كانت دعوى الحزب السورى القومى الاجتماعى - وباحثه حان داية - علمنة الكواكبى، قد سقطت وذهبت إلى غير رجعة بعد أن انهارت - فى هذه الدراسة - «أدلتها» السبعة.. فما هى حقيقة - الخلاف بين الشيخ محمد رشيد رضا وبين الكواكبى حول علاقة السلطة الدينية بالسلطة السياسية؟ - وهو الخلاف الذى أشار إليه الشيخ رشيد فى رثائه للكواكبى بمجلة «المنار» فقال: «وقد كنا معه على وفاق فى أكثر مسائل الإصلاح، حتى إن صاحب الدولة مختار باشا الغازى (١٨٣٢ - ١٨٩٩م) اتهمنا بتأليف الكتاب «أم القرى» - عندما اطلع عليه - وربما نشير إلى المسائل التى خالفنا الفقيد «الكواكبى» فيها - فى هامش الكتاب عند طبعه - وأهمها الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية»[1]

فما هو هذا الفصل الذى قال به الكواكبى بين السلطتين الدينية والسياسية؟ وهل هو العلمانية، التى تفصل الدين عن الدولة؟

- لقد كان الكواكبى ناقداً نقداً شديداً - بل وحاداً - للأتراك العثمانيين. وكان منحازاً الانحياز كله إلى العرب فهم - عنده - «أقدم الأمم اتباعاً لأصول تساوى الحقوق وتقارب المراتب فى الهيئة الاجتماعية، وأعرق الأمم فى أصول الشورى فى الشئون العمومية، وأهدى الأمم لأصول المعيشة الاشتراكية، ومن

(١) [المنار] المجلد الخامس - الجزء السابع ص ٢٧٩ - عدد ربيع الثانى سنة ١٣٢٠هـ - ٧ مايو سنة ١٩٠٢م.

أحرص الأمم على احترام العهود عزة، واحترام الذمة إنسانية، واحترام الجوار شهامة، وبذل المعروف مروءة.. وأنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعًا في الدين وقدوة للمسلمين، حيث كان بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء، فلا يأنفون عن اتباعهم أخيرًا. ولذلك قررت -جمعية أم القرى- أن تعتبر العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية»[1].

- وكان الكواكبي - كذلك - حريصًا على بقاء السلطنة العثمانية دولة جامعة لكثير من بقاع العالم الإسلامي، كما كان داعية إلى تجديدها وتقويتها وإصلاح اعوجاجها لتواجه مطامع الغرب الاستعماري في ولاياتها.

- وتوفيقًا بين موقفه الناقد للأتراك.. وبين انحيازه الشديد للعرب.. جاء في ملحق مذاكرات «جمعية أم القرى» الاقتراح التنظيمي الذي يبقي على الدولة العثمانية دولة إسلامية المرجعية والفقه والقانون.. ويفصل الخلافة - في ذات الوقت - عن الأتراك، ويعيدها إلى العرب - في مكة - سلطة سياسية على الحجاز، وسلطة روحية على سائر المسلمين.

ولقد جاء في هذا «الملحق» عن هذا الاقتراح التنظيمي الذي صاغه - في الحقيقة - أحد الأمراء الذين اطلعوا على فكرة الكواكبي - ولم يصغه الكواكبي نفسه - جاء فيه اقتراح:

١ـ إقامة خليفة عربي قرشي مستجمع للشرائط في مكة

---

(١) [الأعمال الكاملة] ص ٣٥٧، ٣٥٨ طبعة سنة ١٩٧٥م

٢ـ يكون حكم الخليفة. سياسيًا، مقصورًا على الخطة الحجازية، ومربوطًا بشورى خاصة حجازية.

٣ـ الخليفة ينيب عنه من يترأس هيئة شورى عامة إسلامية

٤ـ تتشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية. وتكون وظائفها منحصرة في شئون السياسة العامة الدينية فقط.

٥ـ تجتمع الشورى العامة مدة شهرين في كل سنة قبيل موسم الحج

٦ـ ..... ٧ ـ ..... ٨ ـ .....

٩ـ ترتبط بيعة الخليفة بشرائط مخصوصة ملائمة للشرع. وبناء على أنه إذا تعدى شرطًا منها ترتفع بيعته. وفي كل ثلاث سنين يعاد تجديد البيعة

١٠ـ انتخاب الخليفة يكون منوطًا بهيئة الشورى العامة

١١ـ..... ١٢ـ..... ١٣ـ..... ١٤ـ..... ١٥ـ..... ١٦ـ..... ١٧ـ.....

١٨ـ ..

أما وظائف الشورى العامة فيقتضي ألا تخرج عن تمحيص أمهات المسائل الدينية التي لها تعلق مهم في سياسة الأمة، وتأثير قوي في أخلاقها ونشاطها وذلك مثل فتح باب النظر والاجتهاد تمحيصًا للشريعة، وتيسيرًا للدين. إلخ.. إلخ

ويمثل هذا الترتيب تحل مشكلة الخلافة. ويتسهل عقد اتحاد إسلامي تضامني تعاوني. فيترك الترك الخلافة لأهلها ـ

[العرب]، ويحتفظون ببقية سلطنتهم، ويكتفون بشرف خدمة نفس الحرمين.. وبذلك يتم تجديد عز الإسلام...»[1].

هذا هو الاقتراح التنظيمي الذي جاء في ملحق «مذاكرات» جمعية أم القرى ـ وهو في الأساس من إنشاء أحد الأمراء والكواكبي في ثناياه تأكيد على ضرورة إعادة الخلافة إلى العرب ـ خلافة إسلامية شرعية ـ وبقاء الدولة العثمانية سلطنة كما هي، لإقامة الجامعة الإسلامية ـ «عقد اتحاد إسلامي تضامني تعاوني» و« تجديد عز الإسلام».

ولقد كانت هذه هي نقطة الخلاف بين الشيخ رشيد رضا وبين الكواكبي فصل الخلافة الإسلامية ـ العربية ـ عن السلطنة العثمانية، ولا علاقة لنقطة الخلاف هذه بالعلمانية، وفصل الدين عن الدولة ـ التي ادعاها الباحث «جان داية» وأنطون سعادة والحزب السوري القومي الاجتماعي ـ فهدف الكواكبي من وراء هذا التنظيم

١ ـ إحياء الخلافة الإسلامية ـ التي طوى العثمانيون صفحتها، وإعادتها إلى العرب.

٢ ـ إقامة الجامعة الإسلامية، بعقد اتحاد إسلامي تضامني تعاوني بين الدول والسلطنات الإسلامية

٣ ـ تجديد عز الإسلام.

فأين هي العلمانية ـ يا تُرى ـ في هذه الأهداف؟!

(١) المصدر السابق ص ٣٦٤ ـ ٣٦٧

وإذا كان لابد ـ فى ختام هذه الدراسة ـ من إيراد بعض «النصوص الكواكبية» التى تشهد على انحياز الرجل إلى إسلامية الدولة ـ ومن ثم تنفى عنه أية شبهة من شبهات العلمانية ـ فيكفى أن نعلم:

١ ـ أن كتاب الكواكبى «أم القرى» موضوع كله لغرض «النهضة الإسلامية» إذ هو عبارة عن «ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية».. والجمعية التى أقامها هذا المؤتمر كان مقصدها إنهاض الأمة الإسلامية ـ وليس فقط العربية ـ جمعية «إذا نادى مؤذنها ـ حى على الفلاح ـ فى رأس الرجاء، يبلغ أقصى الصين صداه» [الأعمال الكاملة ص ٣٤٤].

ومن شروط عضوية «جمعية تعليم الموحدين» التى أقامها مؤتمر «أم القرى» لإنهاض الأمة ـ الشرط الثانى، بعد سلامة الحواس ـ «الإسلامية، من أى مذهب كان من مذاهب أهل القبلة» والشرط الثالث هو «العدالة» «بحيث يكون العضو غير مجاهر بمعصية شرعية اجتماعية» [الأعمال الكاملة ص ٣٣٧]

كما أن لهذه الجمعية ـ التى مركزها مكة ـ فروعًا وشعبًا تغطى العالم الإسلامى، «القسطنطينية»، و«مصر»، و«كلكتة».

و«دلهي»، و«سنغافورة» و«تونس» و«مراكش»، وغيرها من المواقع المناسبة [الأعمال الكاملة ص ٣٣٩]

كما تخصص الجمعية لمنشوراتها وإعلاناتها أربع جرائد من أشهر الجرائد الإسلامية السياسية:

١ – عربية في مصر.

٢ – تركية في القسطنطينية

٣– فارسية في طهران.

٤– أوردية في كلكتة». [الأعمال الكاملة ص ٣٤٨]

كما أن الجمعية - في ختام اجتماعاتها - «تسأل الله تعالى أن يوفق ملوك المسلمين وأمراءهم للتعصب في الدين، وللحزم والعزم عساهم يحفظون عزهم وسلطانهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها». [الأعمال الكاملة ص ٣٥٨].

فأين من ذلك هذه العلمانية التي يزعمون؟!

٢ - إن الكواكبي - في العديد من صفحات آثاره الفكرية - يتحدث عن المنهج الإسلامي في الإصلاح وعن نظام الحكم - ويسميه «الإسلامية»، ويقول: «إن هذه الإسلامية هي التي قدمت الحل لمعضلة الاستبداد المالي وذلك عندما أحدث الإسلام سنة الاشتراك على أتم نظام. وعندما أسست الإسلامية حكومة أرستقراطية المبغى، ديمقراطية الإدارة فوضعت للبشر قانونًا مؤسسًا على قاعدة أن المال هو قيمة

الأعمال، ولا يجتمع فى يد الأغنياء إلا بأنواع من الغلبة والخداع، وعندما قررت ـ هذه الإسلامية ـ أن تكون الأراضى والأملاك الثابتة وآلاف المعامل الصناعية الكبيرة مشتركة الشيوع بين عامة الأمة، وأن الأعمال والثمرات تكون موزعة بوجود متقاربة بين الجميع، وأن الحكومة تضع قوانين لكافة الشئون حتى الجزئيات، وتقوم بتنفيذها. وهذه الأصول، مع بعض التعديل، قررتها الإسلامية دينا. وقررت الإسلامية ترك الأراضى الزراعية ملكا لعامة الأمة، يستنبتها ويستمتع بخيراتها العاملون فيها بأنفسهم فقط. كما جاءت الإسلامية بقواعد شرعية كلية تصلح للإحاطة بأحكام كافة الشئون حتى الجزئية الشخصية، وأناطت تنفيذها بالحكومة» [الأعمال الكاملة ص ١٧١، ١٧٢]

فهو ـ كمصلح إسلامى ـ يلتمس أصول الإصلاح وفلسفاته وقوانينه من الإسلامية. ومن التجارب التاريخية لتطبيقات الإسلامية فى الاجتماع الإسلامى.

وفى موطن آخر من مواطن حديث الكواكبى عن نماذج الإصلاح، يتحدث عن الإسلامية، التى أقامت «حكومة قضت بالتساوى بين الحاكمين وبين فقراء الأمة فى نعيم الحياة وشظفها، فأحدثوا فى المسلمين عواطف أخوة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد وفى حضانة أم واحدة. وهذا هو الطراز السامى النبوى

الذي تناقص عبر التاريخ والذي يجب أن تستعوضه الأمة بطراز سياسي شوري» [الأعمال الكاملة ص ١٤٤، ١٤٥].

فالمثال الإسلامي هو الحاضر - دائمًا - في فكر الكواكبي، عندما يبحث عن نموذج الإصلاح الذي يسعى إليه

٣ - وفي محاربة الاستبداد، يلفت الكواكبي الأنظار إلى المصدر القرآني «فهذا القرآن الكريم مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي، حتى في القصص منه».

وبعد إيراده العديد من الآيات القرآنية الشاهدة على هذه الحقيقة، يعقب قائلاً «وبناء على ما تقدم، لا مجال لرمي الإسلامية بتأييد الاستبداد، مع تأسيسها على مئات من أمثال هذه الآيات البينات. فالإسلامية مؤسسة على أصول الحرية برفعها كل سيطرة وتحكم، وبأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، وبحضها على الإحسان والتحابب» [الأعمال الكاملة ص ١٤٥، ١٤٧]

٤ - وإذا كان الكواكبي مصلحًا سلفيًا، أي يدعو إلى العودة - في الدين ونموذج الإصلاح الإسلامي ومرجعيته - إلى المنابع الجوهرية النقية الأولى والأصلية للإسلام، فيقول «يجب أن نترك جانبًا اختلاف المذاهب التي نحن متبوعها تقليدًا، وأن نعتمد ما نعلم من صريح الكتاب، وصحيح السنة، وثابت الإجماع، وذلك لكيلا نتفرق في الآراء، وليكون ما نقرره

مقبولا عند جميع أهل القبلة. إذ إن مذهب السلف هو الأصل الذي لا يرد، ولا تستنكف الأمة أن ترجع إليه وتجتمع عليه في بعض أمهات المذاهب. وأن نجتمع على ما نفهمه من النصوص، أو ما يتحقق عندنا حسب طاقتنا أنه جرى عليه السلف، وبذلك تتحد وجهتنا» [الأعمال الكاملة ص ٣٤١]

كما أن الجمعية، التي كونها مؤتمر «أم القرى» ـ جمعية تعليم الموحدين ـ قد نصت لائحتها ـ في الفصل الثاني ـ المادة ١٦ على أن «توفق الجمعية مسلكها الديني على المشرب السلفي المعتدل» [الأعمال الكاملة ص ٣٤١]

إذا كان هذا هو الكواكبي المسلم السلفي فكيف يكون علمانيًا؟!!

٥ ـ وإذا كان العلمانيون ـ وأشباههم ـ قد نظروا بإعجاب وإيجابية إلى «التنظيمات العثمانية» التي اتجهت فيها الدولة العثمانية غربيًا ـ منذ أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر ـ عندما أخذت في استعارة النموذج الغربي وتقليده. فإن الكواكبي كان على العكس من موقف هؤلاء العلمانيين. فلقد رأى في هذا التوجه فقدانًا للأصالة الإسلامية التي نشأت عليها الدولة العثمانية، مع العجز عن التقليد للغرب، أو الإبداع لما هو جديد.. ولقد جعل الكواكبي هذا السبب ـ التغريب ـ أول أصول موارد الخلل في السياسة والإدارة الجاريتين في المملكة العثمانية، التي هي أعظم دولة يهم

شأنها عامة المسلمين. وقد جاء أكثر هذا الخلل في الستين سنة الأخيرة، أي بعد أن اندفعن لتنظيم أمورها فعطلن أصولها القديمة، ولم تحسن التقليد والإبداع.

ولذلك كانت الحالة في الدولة قبل التنظيمات الخيرية « خيرا منها بعدها » [الأعمال الكاملة ص ٣٢٠، ٣٢١].

كما ذكر الكواكبي أن من أسباب الخلل في الدولة العثمانية « تضييع حرمة الشرع بتعطيل أحكامه » [الأعمال الكاملة ص ٣٢٢].

كذلك كان الكواكبي عدوًا للإعجاب بالأجانب وتقليدهم - الأمر الذي يباعد بينه وبين العلمانية، التي هي تقليد للنموذج الأجنبي الغربي في علاقة الدين بالدولة - فهو القائل - دفاعًا عن تميز الهوية العربية الإسلامية - « إن من أقبح آثار الخور الاندفاع لتقليد الأجانب واتباعهم فيما يظنونه رقة وظرافة وتمدنًا. كاستحسان ترك التعصب في الدين والافتخار به، والاستحياء من الصلاة في غير الخلوات، وإهمال التمسك بالعادات القومية، والقعود عن التناصر والتراحم، كي لا يشتم من ذلك رائحة التعصب الديني، وإن كان على الحق » [الأعمال الكاملة ص ٣٣٠]

وهو الداعي شباب الأمة الإسلامية إلى « أن يفخروا بدينهم فيحرصوا على القيام بمبانيه الأساسية، وأن يحيوا حياة قوم كل فرد منهم سلطان مستقل في شئونه لا يحكمه غير الدين »

كما يهاجم «الناشئة المتفرنجة» لأنهم لا خلاق لهم يتكاسلون عن الصلاة التي هي عماد الدين مع أن الطهارة والوضوء هما ـ بمنطقهم ولسانهم ـ عين «التواليت» أو بعضه.. وأفعال الصلاة هي عين «الجمنستيك» وأكمل منه مع أن الصلاة والصوم لو لم يكن فيهما غير أنهما شعار يعرف بهما المسلم أخاه لكفى. ولذلك كان من حكمة الشرع حظره ترك سُنّة الأسلاف وتقليد الأغيار ولو في اللباس» [الأعمال الكاملة ص ٢٣٠، ٢٣١].

٦ ـ وإذا كان الذهاب لاستقصاء نصوص الكواكبي، التي تجعل من الإسلامية النموذج والفلسفة للإصلاح، قد يستدعي ملء الصفحات العديدة بهذه النصوص، الأمر الذي يخرج بهذه الدراسة عن إطارها.. فإن الكواكبي قد ذهب ـ فوق ذلك ـ إلى نقد الحكماء الغربيين الذين استبعدوا الدين من مناهج الإصلاح والترقي والنهوض.. ورأى أن هذا التوجه الغربي ـ العلماني ـ إنما مرجعه طبيعة الدين النصراني المخالفة لطبيعة الإسلام.. فإذا كان هناك عذر لهؤلاء الحكماء الغربيين في التوجه إلى العلمانية، فإن النصرانية هي السبب.. ومن ثم فلا عذر ولا مبرر لاختيار العلمانية ـ التي تستبعد الدين عن المرجعية الإصلاحية ـ في ظلال الإسلام.

لقد طرق الكواكبي أبواب هذه القضية، فقطع الطريق على أية محاولة لاتهامه بالعلمانية. وذلك عندما قال عن سبل الإصلاح

«لقد سلك الأنبياء، عليهم السلام، في إنقاذ الأمم من فساد الأخلاق مسلك الابتداء أولاً بفك العقول من تعظيم غير الله والإذعان لسواه، وذلك بتقوية حس الإيمان المفطور عليه وجدان كل إنسان، ثم جهدوا في تنوير العقول بمبادئ الحكمة، وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته، أي حريته في أفكاره، واختياره في أعماله، وبذلك هدموا حصون الاستبداد وسدوا منبع الفساد.

ثم بعد إطلاق زمام العقول، صاروا ينظرون إلى الإنسان بأنه مكلف بقانون الإنسانية ومطالب بحسن الأخلاق، فيعلمونه ذلك بأساليب التعليم المقنع وبث التربية التهذيبية.

والحكماء السياسيون الأقدمون اتبعوا الأنبياء، عليهم السلام، في سلوك هذا الطريق وهذا الترتيب، أي بالابتداء من نقطة دينية فطرية تؤدي إلى تحرير الضمائر، ثم باتساع طريق التربية والتهذيب بدون فتور ولا انقطاع.

أما المتأخرون من قادة العقول في الغرب، فمنهم فئة سلكوا طريق الخروج بأممهم من حظيرة الدين وآدابه النفسية إلى فضاء الإطلاق وتربية الطبيعة، زاعمين أن الفطرة في الإنسان أهدى به سبيلاً، وحاجته إلى النظام تغنيه عن إعانة الأديان، التي هي كالمخدرات، تسود تعطل الحس بالجمود ثم تذهب بالحياة فيكون ضررها أكبر من نفعها.

وقد سبق هؤلاء الغلاة فئة اتبعت آثر النبيين، ولم تحفل بطول الطريق، وتعبه، فنجحت ورسخت، وأعني بتلك الفئة أولئك

الحكماء الذين لم يأتوا بدين جديد، ولا تمسكوا بمعاداة كل دين كموسسي جمهورية الفرنسيس، بل رتقوا فتوق الدهر في دينهم بما نقحوا وهذبوا وسهلوا وقربوا، حتى جددوه، وجعلوه صالحا لتجديد خليق أخلاق الأمة».

في هذا النص يحدد الكواكبي منهجين للإصلاح

١ - منهج الأنبياء والحكماء الأقدمين الذين اتبعوا منهاج الأنبياء في الإصلاح بالدين.. والابتداء في الإصلاح من «نقطة دينية فطرية تؤدي إلى تحرير الضمائر».

٢ - ومنهج «قادة العقول» أي أصحاب العقلانية المجردة من الدين الذين - سلكوا طريق الخروج بأممهم من حظيرة الدين وآدابه النفسية إلى فضاء الإطلاق وتربية الطبيعة».

ولقد حجب الكواكبي عن أصحاب هذا المنهج - العلماني - صفة «الحكماء»!

ثم تحدث عن الغلاة منهم، الذين أسسوا الجمهورية الفرنسية على العلمانية.. بدلاً من أن يسلكوا طريق الحكماء في تجديد الدين حتى تتجدد به أخلاق الأمة.

وبعد هذا التحديد والتمييز لمناهج الإصلاح - الإصلاح بالدين، أو الإصلاح العلماني اللاديني - دعا الكواكبي الشرقيين إلى طريق الإصلاح بالدين المتجدد.. فقال: «ما أحوج الشرقيين أجمعين إلى حكماء يجددون النظر في الدين، فيرجعون به إلى

أصله المبين البريء من حيث تمليك الإرادة، ورفع البلادة من كل ما يشين، [فهو] المخفف شقاء الاستبداد والاستعباد، المبصر بطرائق التعليم والتعلم الصحيحين، لقيام التربية الحسنة، واستقرار الأخلاق المنتظمة، مما به يصير الإنسان إنسانا، وبه ـ لا بالكفر ـ يعيش الناس إخوانا».

ويعد تحديد الكواكبي للمسلمين وعموم الشرقيين طريق الدين لا الكفر، طريق التجديد الديني لا العلمانية والغلو العلماني ـ سبيلا للتقدم والنهوض والترقي، حذر الشرقيين من طريق الغرب ـ طريق العلمانية اللادينية ـ فقال: «ليس من شأن الشرقي أن يسير مع الغربي في طريق واحدة، فإن طباعه لا تطاوعه على استباحة ما يستحسنه هذا الغربي» [الأعمال الكاملة ص ١٨٤-١٨٧]

ثم يعود الكواكبي إلى تأصيل تمايز طريق النهضة الإسلامية عن طريق النهضة الغربية، لافتا الأنظار والأفكار إلى أن مرجع هذا التمايز والاختلاف هو تميز الإسلام عن النصرانية.. فطبيعة الإسلام الشاملة مغايرة لطبيعة النصرانية ـ التي وقفت عند الفرد وخلاص الروح.. وعقلانية الإسلام مناقضة للاعقلانية النصرانية الغربية

نعم.. لقد عاد الكواكبي إلى تأصيل تمايز طرق الإصلاح والنهوض في الشرق الإسلامي عنها في الغرب النصراني، فقال: «إن بعض الاجتماعيين في الغرب يرون أن الدين يؤثر على الترقي الأفرادي ثم الاجتماعي تأثيرا معطلا، كفعل الأفيون في

الحس، أو حاجبا، كالغيم يغشي نور الشمس. وهناك بعض الغلاة يقولون الدين والعقل ضدان متزاحمان في الرءوس، وإن أول نقطة من الترقي تبتدي عند آخر نقطة من الدين، وإن أصدق ما يستدل به على مرتبة الرقي والانحطاط في الأفراد أو في الأمم الغابرة والحاضرة، هو مقياس الارتباط بالدين قوة وضعفا

وهذه الآراء كلها صحيحة لا مجال للرد عليها، ولكن بالنظر إلى الأديان الخرافية أساسا أو التي لم تقف عند حد الحكمة، كالدين المبني على تكليف العقل بتصور أن الواحد ثلاثة والثلاثة واحد لأن مجرد الإذعان لما لا يعقل برهان على فساد مراكز العقل. ولهذا أصبح العالم المتمدن يعد الانتساب إلى هذه العقيدة من العار؛ لأنه شعار الحمق

أما الأديان المبنية على العقل المحض، كالإسلام الموصوف بدين الفطرة، الإسلام دين القرآن، أي الدين الذي يقوى على فهمه من القرآن كل إنسان غير مقيد الفكر، فلا شك أن الدين إذا كان مبنيا على العقل، يكون أفضل صارف للفكر عن الوقوع في مصائد المخرفين، وأنفع وازع يضبط النفس من الشطط، وأقوى مؤثر لتهذيب الأخلاق، وأكبر معين على تحمل مشاق الحياة، وأعظم منشط على الأعمال المهمة الخطرة، وأجل مثبت على المبادي الشريفة، وفي النتيجة، يكون أصح مقياس يستدل به على الأحوال النفسية في الأمم والأفراد رقيا وانحطاطا ».
[الأعمال الكاملة ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢]

* * *

هكذا أشبع الكواكبى القضية بحثًا وتمحيصًا.. فلم يكتف بالانحياز - عبر الصفحات العديدة من آثاره الفكرية - إلى منهاج الإصلاح بالإسلام. وإنما انتقد العلمانية الغربية وغلوها اللاديني.

معلنًا أنه إذا جاز أن يكون لها ما يبررها فى ظلال النصرانية - التى تدع ما لقيصر لقيصر، مكتفية بما لله - أى بالخلاص الفردى للروح - فإن هذه العلمانية لا مبرر لها، ولا حاجة إليها ولا يمكن أن تكون مقبولة فى ظلال الإسلام.

لقد كان الكواكبى صديقًا للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وصديقًا للإمام الشيخ محمد رشيد رضا.. ونحن نجد فى آثاره الفكرية العديد من الشواهد على أنه كان علمًا متميزًا فى مدرسة الإحياء الدينى، التى أرادت تجديد دنيا المسلمين بتجديد دين الإسلام. والتى أعلنت عن أولوية النهضة الدينية « ليأتى النظام السياسى تبعًا للدين » - كما يقول الكواكبى (الأعمال الكاملة ص ٣٦١) - لأن الإصلاح كل الإصلاح - إنما يكون - أولا وأخيرًا - بالإسلام.. وليس بالعلمانية التى تستبعد الإسلام.

كان ذلك هو القاسم المشترك بين أعلام هذه المدرسة الإحيائية

- ولقد قرأناه عند رفاعة الطهطاوى (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ/ ١٨٠١ - ١٨٧٣م) فى نقده للعلمانية اللادينية وفلسفتها الوضعية - التى رآها وخبرها فى باريس - الذى قال:

أيـــوجـــد مـــثـــل بـــاريس ديـــار

شـمـوس الـعـلـم فـيـهـا لا تـغـيـب؟

ولـيـل الـكـفـر لـيـس لـه صـبـاح

أمـــا هـــذا، وحـــقـــكـــم، عـــجـــيـــب؟![1]

فهذه المدينة، كباقي مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة، مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات، وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية

إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيرة له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب. ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية.

وبعد رفض الطهطاوي لهذا النموذج الغربي في الفلسفة الوضعية، وفي الموقف من الدين، ومن الانحياز إلى الطبيعة في مواجهة الدين، أعلن الانحياز للنموذج الإسلامي والمرجعية الإسلامية في الإصلاح والتقدم والنهوض، فقال:

«إن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشارع والتكاليف الشرعية والسياسة التي عليها مدار نظام العالم مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات، لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة

المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه.

والذي يرشد الى تزكية النفس هو سياسة الشرع ومرجعها الكتاب العزيز الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول. مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان والعقول والأنساب والأموال. وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض كالبيع والاجارة والزواج واصول أحكامها. فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى

ولا عبرة بالنفوس القاصرة الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسينا وتقبيحا. وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدي الحدود.

فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع. لا بطرق العقول المجردة

ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد ولا ينافي المتجددات المستحسنة التي يخترعها من منحهم الله العقل وألهمهم الصناعة.

وان المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق. بتوفيقها على الوقت والحالة

ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية

إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشارعه لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى، ولم تخرج أحكام السياسة عن المذاهب الشرعية، لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع

وان مدار سلوك جادة الرشاد والإصابة منوط ـ بعد ولى الأمر ـ بهذه العصابة ـ عصبة طلاب الأزهر وعلمائه ـ التي ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر

(أ) السنة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة

(ب) معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التي لها مدخل في تقدم الوطنية..»[1].

هكذا أعلن الطهطاوى في حسم وعمق ووضوح ـ انحيازه إلى المرجعية الإسلامية في الإصلاح والتقدم والنهوض بعد أن رفض النموذج الوضعي الغربي عن وعي بأوجه الخلاف بينه وبين النموذج الإسلامي

* * *

(1) [الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى] جـ1 ص ٣٦٩، ٣٧٠، ٥٢٣، ٥٤٤، جـ2 ص ٣٢، ٧٩، ١٥٩، ١٦٠، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٩٧ دراسة وتحقيق ـ محمد عمارة ـ طبعة بيروت ـ ١٩٧٣م

فلما جاء جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ـ ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ - ١٨٩٧م] كانت دعوته وحركته التأسيس للتيار الإحيائي للإسلام، والذي غدا عنوانا على نقد النموذج الغربي في التحديث.. وعلى الانحياز إلى النموذج الإسلامي في الإصلاح وفي ذلك كتب فقال:

.. إنه لا ضرورة في إيجاد المنعة إلى اجتماع الوسائط وسلوك المسالك التي جمعها وسلكها بعض الدول الغربية ولا ملجئ للشرقي في بدايته أن يقف موقف الأوربي في نهايته بل ليس له أن يطلب ذلك وفيما مضى أصدق شاهد على أن من طلبه - [من دعاة التحديث على النمط الغربي] فقد أوقر - [أعجز] - نفسه وأمته وقرا وأعجزها وأعوزها..

لقد شيد العثمانيون عددا من المدارس على النمط الجديد وبعثوا بطوائف من شبانهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون إليه من العلوم والمعارف والآداب وكل ما يسمونه - تمدنا - وهو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني!

فهل انتفع المصريون والعثمانيون بما قدموا لأنفسهم من ذلك وقد مضت عليهم أزمان غير قصيرة؟ نعم، ربما وجد بينهم أفراد يتشدقون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية وما شاكلها وسموا أنفسهم زعماء الحرية! ومنهم آخرون قلبوا أوضاع المباني والمساكن وبدلوا هيئات المآكل والملابس والفرش

والآنية، وسائر الماعون، وتنافسوا في تطبيقها على أجود ما يكون منها في الممالك الأجنبية. وعدوها من مفاخرهم. فنقلوا بذلك ثروة بلادهم إلى غير بلادهم! وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم! وهذا جدع لأنف الأمة، يشوه وجهها، ويحط بشأنها!

لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم.

إن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها، وإنما هم حملة نقلة؛ لا يراعون فيها النسبة بينها وبين مشارب الأمة وطباعها. وهم ربما لا يقصدون إلا خيرًا إن كانوا من المخلصين؛ لكنهم يوسعون بذلك الخروق حتى تعود أبوابًا لتداخل الأجانب فيهم تحت اسم النصحاء، وعنوان المصلحين، وطلاب الإصلاح، فيذهبون بأمتهم إلى الفناء والاضمحلال، وبئس المصير!

إن نتيجة هذا التقليد للتمدن الغربي عند هؤلاء الناشئة المقلدين ليست إلا توطيد المسالك والركون إلى قوة مقلديهم، فيبالغون في تطمين النفوس وتسكين القلوب حتى يزيلوا الوحشة التي قد يحسون بها الناس حقوقهم، ويحققون بها استقلالهم. ولهذا متى طرق الأجانب أرضا لأية أمة تر هؤلاء المتعلمين ـ المقلدين ـ فيها أول من يقبلون عليهم ويعرضون

أنفسهم لخدمتهم كأنما هم منهم، ويعدون الغلبة الأجنبية في بلادهم أعظم بركة عليهم!»[1].

وبعد هذا النقد اللاذع - إلى حد الاتهام بالعمالة - للمقلدين للنموذج الغربي في التمدن والتحديث ذهب جمال الدين الأفغاني إلى الحديث عن «البديل الحضاري الإسلامي» المنطلق من مرجعية الدين الإسلامي في النهضة والإصلاح. فقال:

«إن الدين هو قوام الأمم، وبه فلاحها، وفيه سعادتها، وعليه مدارها. ولقد أكسب الدين عقول البشر ثلاث عقائد، وأودع نفوسهم ثلاث خصال. كل منها ركن لوجود الأمم وعماد لبناء هيئتها الاجتماعية وأساس محكم لمدنيتها. وفي كل منها سائق يحث الشعوب والقبائل على التقدم لغايات الكمال والرقي إلى ذرى السعادة. ومن كل واحدة وازع قوي يباعد النفوس عن الشر، ويزعها عن مقارفة الفساد، ويصدها عن مقاربة ما يبيدها ويبيدها.

العقيدة الأولى التصديق بأن الإنسان ملك أرضي، وهو أشرف المخلوقات.

والثانية يقين كل ذي دين بأن أمته أشرف الأمم، وكل مخالف له فعلى ضلال وباطل.

---

(١) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ص ١٩٦ - ١٩٧، ٥٢٣. دراسة وتحقيق د. محمد عمارة - طبعة القاهرة - سنة ١٩٦٨م

والثالثة جزمه بأن الإنسان إنما ورد هذه الحياة الدنيا لاستحصال كمال يهيئه للعروج إلى عالم أرفع وأوسع من هذا العالم الدنيوي

فلم تبق ريبة في أن الدين هو السبب المفرد لسعادة الإنسان، ولو قام الدين على قواعد الأمر الإلهي الحق، ولم يخالطه شيء من أباطيل من يزعمونه ولا يعرفونه، فلا ريب أنه سيكون سببا في السعادة التامة والنعيم الكامل، ويذهب بمعتقديه جواد الكمال الصوري والمعنوي، ويصعد بهم إلى ذروة الفضل الظاهري والباطني، ويرفع أعلام المدنية لطلابها بل يفيض على التمدين من ديم الكمال العقلي والنفسي ما يظفرهم بسعادة الدارين

لا أطيل عليك بحثا، ولا أذهب بك في مجالات بعيدة عن البيان، ولكني أستلفت نظرك إلى سبب يجمع الأسباب، ووسيلة تحيط بالوسائل، أرسل فكرك إلى نشأة الأمة التي خملت بعد نباهة، واطلب أسباب نهوضها الأول، إنه دين قويم الأصول، محكم القواعد، شامل لأنواع الحكم، باعث على الألفة، داع إلى المحبة، مزكٍّ للنفوس، مطهر للقلوب من أدران الخسائس، منور للعقول بإشراق الحق من مطالع قضاياه، كافل لكل ما يحتاج إليه الإنسان من مباني الاجتماعات البشرية، وحافظ وجودها، ويتأدى بمعتقديه إلى جميع فروع المدنية.

فإن كانت هذه شرعة تلك الأمة، ولها وردت وعنها صدرت، فما نراه من عارض خللها، وهبوطها عن مكانتها، إنما يكون من

طرح تلك الأصول ونبذها ظهريا. فعلاجها الناجع إنما يكون برجوعها إلى قواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته. ولا سبيل لليأس والقنوط، فإن جراثيم الدين متأصلة في النفوس، والقلوب مطمئنة إليه، وفي زواياها نور خفي من محبته، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا إلى نفخة واحدة يسري نفسها في جميع الأرواح لأقرب وقت. فإذا قاموا وجعلوا أصول دينهم الحقة نصب أعينهم، فلا يعجزهم أن يبلغوا في سيرهم منتهى الكمال الإنساني.

ومن طلب إصلاح أمة شأنها ما ذكرنا بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها شططا، وجعل النهاية بداية، وانعكست التربية وانعكس فيها نظام الوجود، فينعكس عليه القصد، ولا يزيد الأمة إلا نحسا، ولا يكسبها إلا تعسا.

ومن يعجب من قولي إن الأصول الدينية الحقة تنشئ للأمم قوة الاتحاد، وائتلاف الشمل، وتفضيل الشرف على لذة الحياة، وتبعثها على اقتناء الفضائل، وتوسيع دائرة المعارف، وتنتهي بها إلى أقصى غاية في المدنية، فإن عجبي من عجبه أشد!

ودونك تاريخ الأمة العربية، وما كانت عليه قبل الإسلام من الهمجية، حتى جاءها الدين فوحدها، وقواها، ونور عقلها، وقوم أخلاقها، وسدد أحكامها، فسادت على العالم».

(١) المصدر السابق ص ١٣١، ١٤١، ١٧٣، ١٩٧ ـ ١٩٩

هكذا صاغ جمال الدين الأفغاني ـ لحركة الإحياء الإسلامي ـ «بيان: الإصلاح بالإسلام»!

* * *

■ أما الإمام محمد عبده [١٢٦٥ ـ ١٣٢٣ هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] فكان المهندس الأول الذي فصّل الحديث في هذا الاتجاه ـ الإصلاح بالإسلام

لقد انتقد مادية المدنية الغربية.. فقال:

«إن هذه المدنية هي مدنية الملك والسلطان، مدنية الذهب والفضة، مدنية الفخفخة والبهرج، مدنية الختل والنفاق وحاكمها الأعلى هو «الجنيه» عند قوم، و «الليرا» عند قوم آخرين، ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك»

وتعجب من فلاسفتها وعلمائها ـ الذين اكتشفوا كثيرا مما يفيد في راحة الإنسان وتوفير راحته. وتعرير تعمقه، ثم أعجزهم أن يكتشفوا طبيعة الإنسان. ويعرضوها على الإنسان حتى يعرفها فيعود إليها.. لقد صقلوا المعادن حتى كان الحديد اللامع المضيء، أفلا يتيسر لهم أن يجلوا ذلك الصدأ الذي غشى الفطرة الإنسانية. ويصقلوا تلك النفوس حتى يعود لها لمعانها الروحي؟!

لقد حار الفيلسوف «هربرت سبنسر» [١٨٢٠ ـ ١٩٠٣م] في حال أوربا، وأظهر عجزه مع قوة العلم عن «الدواء».. إنه

الرجوع إلى الدين. الدين هو الذي كشف الطبيعة الإنسانية وعرفها إلى أربابها في كل زمان، لكنهم يعودون فيجهلونها.»[1]

وبعد هذا النقد لمادية المدنية الغربية، تلك المادية التي أعجزتها عن اكتشاف التدين الفطري للإنسان، تحدث الإمام محمد عبده عن وسطية الإسلام، التي جعلته دين الفطرة الإنسانية السوية. وعن تفرده بكونه المنهاج الأول والأفعل في الإصلاح.. فقال:

«لقد ظهر الإسلام، لا روحيا مجردا، ولا جسدانيا جامدا، بل إنسانيًا وسطًا بين ذلك، آخذًا من كلا القبيلين بنصيب. فتوافر له من ملاءمة الفطرة البشرية ما لم يتوافر لغيره، ولذلك سمى نفسه دين الفطرة وعرف له ذلك خصومه اليوم. وعدوه المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية.. لقد جاء الإسلام كمالاً للشخص، وألفة في البيت، ونظامًا للملك امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه.»[2]

ثم تحدث عن الإسلام كسبيل مفرد للتقدم والنهوض والإصلاح فقال:

«إن أهل مصر قوم أذكياء، يغلب عليهم لين الطباع، واشتداد القابلية للتأثر، لكنهم حفظوا القاعدة الطبيعية وهي أن البذرة لا

---

(1) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] جـ3 ص 495، 305 دراسة وتحقيق د. محمد عمارة ـ طبعة بيروت – سنة 1972 م.
(2) المصدر السابق. جـ3 ص 225، 226، 287.

تنبت في أرض إلا إذا كان مزاج البذرة مما يتغذى من عناصر الأرض، ويتنفس بهوائها. وإلا ماتت البذرة. بدون عيب على طبقة الأرض وجودتها ولا على البذرة وصحتها. وإنما العيب على البادر.

أنفس المصريين أشربت الانقياد إلى الدين حتى صار طبعا فيها. فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذرا غير صالح للتربة التي أودعه فيها. فلا ينبت، ويضيع تعبه، ويخفق سعيه، وأكبر شاهد على ذلك ما شوهد من أثر التربية التي يسمونها أدبية من عهد محمد علي [١١٨٤ ـ ١٢٦٥هـ/ ١٧٧٠ ـ ١٨٤٩م] إلى اليوم. فإن المأخوذين بها لم يزدادوا إلا فسادا وإن قيل إن لهم شيئا من المعلومات ـ فما لم تكن معارفهم وآدابهم مبنية على أصول دينهم فلا أثر لها في نفوسهم.

إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح في المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها. فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ليس عنده من مواده شيء. ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدا

وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها. ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره"[1].

* * *

(١) المصدر السابق، جـ٢ ص٦٠١ ـ ٦٣١

هكذا تبلور في شرقنا الإسلامي تيار «الإصلاح بالإسلام» في مواجهة تيارات «التحديث على النمط الغربي».. منذ بدايات الاحتكاك بيننا وبين النموذج الحضاري الغربي، الذي جاءنا في ركاب الغزوة الأوربية الحديثة..

وتألق في هذا الميدان أعلام للإحياء الإسلامي، من مثل الشيخ حسن العطار، إلى رفاعة الطهطاوي، إلى جمال الدين الأفغاني، وحتى المهندس الأكبر لهذا التيار الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، الذي تكونت من حول مشروعه الإصلاحي أكبر المدارس الفكرية، الممتدة أعصابها حتى هذه اللحظات.

وهي المدرسة التي كان الكواكبي علمًا متميزًا بين أعلامها العظام. وليس - كما زعم أنطون سعادة، و«جان داية» - من أنه كان إمام العلمانية في فكرنا الحديث!



المصادر والمراجع

١ـ الأفغاني [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق. د. محمد عمارة ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م

٢ـ أنطون سعادة. [الآثار الكاملة] ـ طبعة سنة ١٩٤٠م

٣ـ جان داية [الإمام الكواكبي فصل الدين عن الدولة] ـ طبعة المملكة المتحدة ـ سنة ١٩٨٨م.

٤ـ الطهطاوي [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق د. محمد عمارة ـ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م.

٥ـ عبد الرحمن الكواكبي [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق. د. محمد عمارة ـ طبعة بيروت سنة ١٩٧٥ م.

٦ـ د. محمد حميد الله (محقق) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ـ طبعة القاهرة ـ سنة ١٩٥٦ م.

٧ـ محمد رشيد رضا: [مجلة المنار] سنة ١٢١٧ هـ و ١٣٢٠ هـ

٨ـ محمد عبده: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة ـ طبعة بيروت ـ ١٩٧٢ م.

الفهـرس

سلسلة «في التنوير الإسلامي»

١ـ الصحوة الإسلامية في عيون غربية	د. محمد عمارة
٢ـ الغرب والإسلام	د. محمد عمارة
٣ـ أبو حيان التوحيدي	د. محمد عمارة
٤ـ دراسة قرآنية في فقه التجدد الحضاري	د. [illegible]
٥ـ ابن رشد بين الغرب والإسلام	د. محمد عمارة
٦ـ الانتماء الثقافي	د. محمد عمارة
٧ـ تحسين العقل	د. [illegible] عبد [illegible]
٨ـ التعددية: الرؤية الإسلامية والتحديات	د. محمد عمارة
٩ـ صراع القيم بين الغرب والإسلام	د. محمد عمارة
١٠ـ د. يوسف القرضاوي: المدرسة الفكرية والمشروع الفكري	د. محمد عمارة
١١ـ [illegible]	د. [illegible]
١٢ـ عندما دخلت مصر في دين الله	د. محمد عمارة
١٣ـ الحركات الإسلامية رؤية نقدية	د. محمد عمارة
١٤ـ المنهاج العقلي	د. محمد عمارة
١٥ـ النموذج الثقافي	د. محمد عمارة
١٦ـ منهجية التغيير بين النظرية والتطبيق	د. صلاح الدين [illegible]
١٧ـ تجديد الدنيا بتجديد الدين	د. محمد عمارة
١٨ـ الثوابت والمتغيرات في اليقظة الإسلامية الحديثة	د. محمد عمارة
١٩ـ نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم	د. محمد عمارة
٢٠ـ التقدم والإصلاح بالتنوير الغربي أم بالتجديد	د. محمد عمارة
٢١ـ [illegible] حركة الاستنارة [illegible]	د. [illegible]
٢٢ـ حرية التعبير في الغرب من سلمان رشدي إلى روجيه جارودي	د. شريف عبد العظيم
٢٣ـ إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين	د. محمد عمارة
٢٤ـ الحضارات العالمية تدافع أم صراع	د. محمد عمارة
٢٥ـ التنمية الاجتماعية بالغرب أم بالإسلام	د. محمد عمارة
٢٦ـ الحملة الفرنسية في الميزان	د. [illegible]
٢٧ـ الإسلام في عيون غربية: دراسات سوسيولوجية	ترجمة د. [illegible]
٢٨ـ الأقليات الدينية والقومية تنوع ووحدة أم تفتيت واختراق	د. محمد عمارة
٢٩ـ [illegible] المرأة وقضية المساواة	د. صلاح الدين سلطان
٣٠ـ نفقة المرأة وقضية المساواة	د. صلاح الدين سلطان
٣١ـ الدين والدولة [illegible]	د. [illegible]

٣٢ـ مخاطر العولمة على الهوية الثقافية	د. محمد عمارة
٣٣ـ الغناء والموسيقى حلال أم حرام؟	د. محمد عمارة
٣٤ـ صورة العرب في أمريكا	ترجمة وتعليق/ أ. ثابت عيد
٣٥ـ هل المسلمون أمة واحدة؟	د. محمد عمارة
٣٦ـ السنة والبدعة	تقديم وتحقيق/ د. محمد عمارة
٣٧ـ الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان	تقديم وتحقيق/ د. محمد عمارة
٣٨ـ قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى	د. عبد الوهاب المسيري
٣٩ـ مركسة الإسلام	أ. منصور أبو شافعي
٤٠ـ الإسلام كما نؤمن به.. ضوابط وملامح	د. يوسف القرضاوي
٤١ـ صورة الإسلام في التراث الغربي	ترجمة/ أ. ثابت عيد
٤٢ـ تحليل الواقع بمنهاج العاهات المزمنة	د. محمد عمارة
٤٣ـ القدس بين اليهودية والإسلام	د. محمد عمارة
٤٤ـ مأزق المسيحية والعلمانية في أوربا (شهادة ألمانية)	تقديم وتعليق/ د. محمد عمارة
٤٥ـ الآثار التربوية للعبادات في الروح والأخلاق	د. صلاح الدين سلطان
٤٦ـ الآثار التربوية للعبادات في العقل والجسد	د. صلاح الدين سلطان
٤٧ـ السنة النبوية والمعرفة الإنسانية	د. محمد عمارة
٤٨ـ نظرات حضارية في القصص القرآني	د. سيد دسوقي
٤٩ـ الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين	د. محمد عمارة
٥٠ـ الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان	تقديم/ د. محمد سليم العوا
٥١ـ عن القرآن الكريم	الشيخ/ أمين الخولي
٥٢ـ في فقه الأقليات المسلمة	د. طه جابر علواني
٥٣ـ مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية	د. محمد عمارة
٥٤ـ مركسة التاريخ	أ. منصور أبو شافعي
٥٥ـ نقل الأعضاء في ضوء الشريعة والقانون	مستشار/ طارق البشري
٥٦ـ السنة التشريعية وغير التشريعية	محمد الفاضل بن عاشور
	الشيخ/ علي الخفيف
	د. محمد سليم العوا
	د. محمد عمارة
٥٧ـ شبهات حول الإسلام	د. محمد عمارة
٥٨ـ نحو طب نفسي إسلامي	د. وائل أبو هندي
٥٩ـ واقعنا بين العالمانية وتصادم الحضارات	عطية فتحي الويشي
٦٠ـ بناء المفاهيم الإسلامية	د. سيف الدين عبد الفتاح
٦١ـ المستقبل الاجتماعي للأمة الإسلامية	د. محمد عمارة
٦٢ـ شبهات حول القرآن الكريم	د. محمد عمارة

العنوان	المؤلف
٦٣ـ أزمة العقل العربي	د. فؤاد زكريا د. محمد عمارة
٦٤ـ في التحرير الإسلامي للمرأة	د. محمد عمارة
٦٥ـ روح الحضارة الإسلامية	الشيخ/ محمد الفاضل بن عاشور تعليق وتقديم/ د. محمد عمارة
٦٦ـ الغرب والإسلام افتراءات لها تاريخ	د. محمد عمارة
٦٧ـ السماحة الإسلامية	د. محمد عمارة
٦٨ـ الشيخ عبد الرحمن الكواكبي هل كان علمانيًا؟	د. محمد عمارة
٦٩ـ صلة الإسلام بإصلاح المسيحية	الشيخ/ أمين الخولي تقديم/ الإمام الأكبر الشيخ/ محمد مصطفى المراغي تمهيد/ د. محمد عمارة
٧٠ـ بين التجديد والتحديث	د. سيف الدين عبد الفتاح تقديم/ د. محمد عمارة
٧١ـ الوقف والتنمية المستقلة	د. إبراهيم البيومي غانم تقديم/ د. محمد عمارة
٧٢ـ الرسالة القرآنية والتفسير الحضاري للقرآن الكريم	د. سيد دسوقي حسن




نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع



فى هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربى» هو تنوير علمانى، يستبدل العقل بالدين، ويقيم قطيعة مع التراث..

فإن «التنوير الإسلامى» هو تنوير إلهى : لأن الله والقرآن والرسول - صلى الله عليه وسلم - أنوار تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً.

ولتقديم هذا « التنوير الإسلامى » للقراء، تصدر هذه السلسلة، التى يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامى المعاصر:

- د. محمد عمارة
- د. سيف عبد الفتاح
- أ. فهمى هويدى
- د. سيد دسوقى
- د. عبدالوهاب المسيرى
- د. عادل حسين
- المستشار/ طارق البشرى
- د. محمد سليم العوا
- د. يوسف القرضاوى
- د. كمال الدين إمام
- د. شريف عبدالعظيم
- د. صلاح الدين سلطان

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح؛ لإنارة العقل بأنوار الإسلام.

الناشر



